

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
الوزارة الأولى
سلطة التنظيم

التقرير السنوي

2002

تقرير معلن منصوص عليه بموجب المادة 13 من القانون رقم 2001-18 بتاريخ 25 يناير 2001

كلمة الرئيس

على الرغم من أن سنة 2002 كانت على المستوى العالمي سنة يطبعها التشاؤم بالنسبة لقطاع الاتصالات، فإنها تميزت في موريتانيا باستمرار الاتجاهات الإيجابية التي ظهرت بوادرها في الأعوام الماضية. وتتجسد هذه الاتجاهات في زيادة عدد الخطوط التي ارتفعت من حوالي 17000 نهاية عام 99 إلى 277000 نهاية عام 2002، أي بفارق 1530% (510% سنويا)، منها 31000 خطا ثابتا و246000 خطا متنقلا، وزيادة رقم أعمال الفاعلين حيث ارتفع من 6 مليارات نهاية 2000 إلى 18 مليار نهاية 2002، أي بفارق سنوي متوسطه 100%، وإنجاز الاستثمارات المطلوبة من الفاعلين للوفاء بالتزاماتهم وفق دفتر الشروط.

ولئن ظل تحسن نوعية الخدمات محدودا، رغم اتجاهه نحو الأفضل، فإن ذلك راجع إلى ضخامة الطلب اللازم تلبيةه مهما يكن من أمر مع ضرورة ملاءمة المعدات والتقنيات والكادر البشري مع مقتضيات الميدان والدروس المستقاة من التجربة.

وإن سلطة التنظيم لتدرك تماما أن الفاعلين استفادوا من هذه الوضعية بنزوعهم إلى تحقيق الأرباح السهلة عوض المنافسة. كما أن لظرفية القطاع غير المستقرة ضلعا في ذلك؛ على أن السلطة لن تألو جهدا في أخذ المسألة في الاعتبار خلال الاستحقاقات القادمة لحفز المنافسة بطريقة أو بأخرى لفائدة المستهلك.

بيد أن الربط الداخلي والخارجي للبلاد شهد قفزات نوعية كبيرة في زمن قياسي حتى وإن كانت الحكومة مصرة على تحقيق المزيد. وقد استفاد من ذلك الإصلاح الترابي وازدادت مردودية النشاطات بشكل كبير: توفير الوقت والجهد وتحسينا لتداول المعلومات، وتمكيننا للسكان من الإلمام بالثقافة التكنولوجية؛ ومجمل القول إن جميع

القطاعات المهنية والاجتماعية والثقافية عرفت تسارعا في وتيرة نشاطها، مما أدى إلى تغيير في العقلية يخدم التنمية.

وكان من بين مزايا الإصلاح كذلك الاتجاه نحو تخفيض تعرفه الاتصالات. فقد استطاعت سلطة التنظيم كلما تعززت تجاربها ومعرفتها بالقطاع أن تتخذ الإجراءات المناسبة لحماية المستهلك ومدته بمكاسب جوهرية: تأطير تسعيرة الاتصال المحلي، ومراقبة التنافس، وتسوية نزاعات الربط البيئي، والتأكد بصرامة متزايدة من جودة الخدمات، واكتشاف إمكانيات القطاع عبر إجراء دراسات للكلفة ولاحتياجات السوق. وبالرغم من حرص السلطة على ألا تنقل كاهل الفاعلين بأعباء باهظة فإنها أصرت دائما على أن تستخلص جميع نتائج الدراسات والتحقيقات بما يضمن الشفافية من حيث السعر وجودة الخدمات.

ويبرز تطور التعرفة على مدى الفترة من 2000 إلى 2002 تناقصا في سعر الاتصالات للدقيقة بما يناهز 30%، ولما بين المدن بـ25%. أما الاتصالات المحلية فإن زيادة تعرفتها بنسبة 250% مطابقة لروح القانون الذي يرمي إلى توجيه التعرفة نحو الكلفة عن طريق إعادة التوازن.

إن إدخال التنافس منذ عام 2000 في الاتصال ما بين المدن والاتصال الدولي بإزالة الدعم عن الاتصال المحلي، قد نجم عنه تقريب الأخير من كلفة التوازن التي قدرتها السلطة بـ15 أوقية للدقيقة.

وبمقارنة المكاسب الهامة التي حققها المستهلكون على مستوى الاتصال الدولي وفيما بين المدن لا يكون للزيادة المحسوسة للسعر المحلي سوى أثر هامشي حيث لا تمثل أكثر من 5% من رقم مبيعات الفاعل.

وفي غضون سنة 2002 منحت سلطة التنظيم مجانا، رخصتين (2) للاتصال بالأقمار الاصطناعية لفائدة ماتال (الثريا) وموريتل (إنمارسات) قصد دعم جهود الحكومة في مجال النفاذ الشامل إلى الهاتف؛ وفي مقابل هاتين الرخصتين يلتزم الفاعلان بإقامة خدمة الهاتف في الأماكن القصية من البلاد (البلدات التي تزيد ساكنتها على 1000 نسمة قبل عام 2007، قرابة 240 بلدة).

ونظرا لغلاء هذا النمط من الاتصال، وبالتالي الشك في مردوديته، وكذلك فائدته للمنمين والسياح على طول المسار، قرر المجلس الوطني للتنظيم مجانية الرخصتين، علما بأن المكسب المحقق من حيث النفاذ الشامل أكثر واقعية وجدوى من ثمن الرخصتين.

وبخصوص الشبكات المنظمة الأخرى، أسهم تدخل السلطة في السيطرة بشكل أفضل على تعرفه الكهرباء بتأطير الميدان ما أمكن في انتظار إنتاج دفتر شروط للشركة الموريتانية للكهرباء ورسم سياسة تسعيرة من قبل الدولة.

أما التدخل في مجالي المياه والبريد فيبقى مرهونا بمصادقة البرلمان على قانونيهما القطاعيين.

المصطفى ولد الشيخ محمّدو
رئيس المجلس الوطني للتنظيم

الفصل الأول: الموارد المالية لسلطة التنظيم

شهدت الموارد المالية التي حصلت عليها سلطة التنظيم سنة 2002 وبالقيمة 320 مليون أوقية زيادة 51 مليون أوقية بالقياس مع سنة 2001. وتتعلق هذه الزيادة التي تمثل قرابة 16% ببند "إتاوات التنظيم"، في حين ظلت بنود الإيرادات الأخرى في مجملها كما هي.

أما النقص البالغ 6 ملايين أوقية والمسجل سنة 2002 في رسوم استخدام الترددات بالمقارنة مع سنة 2001 فقد تم تعويضه جزئياً بالمدخيل المرتبطة بدليل الهاتف.

ويبرز الجدول التالي الموارد المالية لسلطة التنظيم على مدى السنتين الماليتين المنصرمتين (بملايين الأوقية):

السنة		طبيعة المدخيل
2002	2001	
160	160	مساعدة الدولة
77	26	رسوم التنظيم (إتاوات)
79	85	رسوم استخدام الترددات
4		رسوم دليل الهاتف
320	271	مجموع الإيرادات

وعلاوة على هذه المدخيل استمرت مؤسستنا في الاستفادة — عند إنجاز بعض الجوانب من برنامجها لسنة 2002 — من دعم مشروعين ممولين بقرض من الوكالة

الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي هما مشروع دعم إصلاح قطاعي البريد
والمواصلات ومشروع دعم إصلاح قطاعات الماء والصرف الصحي والطاقة.

ولئن مكنت هذه الموارد الذاتية معززة بالدعم المذكور سلطة التنظيم من مواجهة
أعباء الاستثمار والتسيير إلى حد الآن، فلا بد من الإشارة إلى أن ظروف الموازنة
المالية المتواصلة وضمان خزينة مستقرة لم تتوفر بعد.

وهذه الوضعية سبق أن نبه إليها المجلس الوطني للتنظيم في تقديمه لتقرير نشاط
2001 حيث أشار إلى أن تدخل مشروع الوكالة الدولية للتنمية لفائدة مؤسستنا
سينتهي في أمد قريب وأن "الوقت قد حان لوضع أسس التفكير الرامي إلى إمداد
السلطة بمراد ذاتية كافية تسمح لها بمواصلة مهمتها الضرورية في جو من
الاستقلالية".

وهذا التفكير مفتوح أمام جميع الفاعلين المعنيين بالتنظيم (الدولة، الفاعلين والقائمين
على استغلال مختلف القطاعات إلخ..).

الفصل الثاني: تدعيم القدرات

أ- اکتتاب خبراء جدد

سلم تکتل الخبراء الكنديين "فاسکن مارتينو دوملين" و"س.ن.س لافلين" تقاريره الختامية المتعلقة بإقامة البني التنظيمية للسلطة. وقد أقر المجلس الوطني للتنظيم هذه التقارير إجمالاً. وللاضطلاع بالمهام المتزايدة الناشئة خاصة عن انطلاق خدمة المحطات المكلفة بمراقبة وتسيير طيف الترددات، من جهة، والتكفل بالوظائف المستجدة في ميدان تقنيات المعلوماتية والاتصال، من جهة أخرى، حصلت سلطة التنظيم على الموارد البشرية المناسبة والمتمثلة فيما يلي:

بمواردها الذاتية:

- مهندسين (2) في الاتصالات
- 8 تقنيين
- متخصص في المعلوماتية
- سكرتير
- سائقين (2)
- حارسين (2)
- موزع هاتف:

بمساعدة مشروع دعم إصلاح قطاعي البريد والمواصلات:

- خبير في تقنيات المعلوماتية والاتصال.

ونظراً للمصاعب المالية فإن السلطة لا تزال تفضل اکتتاب خبراء متعددي الاختصاصات لتخفيف الضغط على الوسائل المالية المتاحة. ذلك أن الانتهاء المنتظر

قريبا لأنشطة مشروع دعم قطاعي البريد والمواصلات ستترتب عليه عودة بعض الأعباء إلى السلطة في وقت ما تزال فيه إمدادات قطاعات البريد والمياه والكهرباء معدومة.

ب – النظام المعلوماتي

تم في إطار دراسة تنظيم السلطة إعداد مخطط إرشادي يرسم التطوير المعلوماتي الضروري للسلطة على المديين القصير والمتوسط.

وفضلا عن ذلك واصلت سلطة التنظيم تحسين موقعها على شبكة الانترنت وتدعيم نظامها للحماية المعلوماتية. وحظيت مصلحتا المحاسبة والشؤون الإدارية بمساعدة في وضع الكشوف المالية والمرتبات. وأجريت تطبيقات كذلك لتسيير ومتابعة أوامر الصرف وشراء الأدوية.

وعلى ضوء المخطط الإرشادي للمعلوماتية تم إعداد مشروع خطة عمل خلال السنة المالية 2003 وكذلك توقعات الموازنة المقابلة لها. ومن أهم ما تضمنته هذه الخطة الأنشطة التالية:

- اقتناء وتركيب أجهزة معلوماتية مزودة ببرمجيات،
- تعزيز حماية الشبكة،
- إقامة مخطط للصيانة،
- تطوير تطبيقات جديدة،
- تدعيم القدرات،
- الدراسات،
- التتميط،
- تدعيم فريق العمل.

ج - المساعدة الفنية

في إطار تطبيق سياسة التأطير التعرفي، انتدبت سلطة التنظيم مكتبين للاستشارة هما: ICEA و IDATE، وذلك من أجل وضع أداة عملية لتنميط السوق الموريتانية من جهة، والتقييم الموضوعي لأسعار الوحدات بالتفصيل بالنسبة للخدمات التي يكثر عليها الطلب، من جهة أخرى.

وفي إطار هذا التعاون الفني تم عقد خمسة ملتقيات لصالح السلطة تناولت المواضيع التالية:

- تنظيم الاتصالات والأدوات الاقتصادية المعيارية
- تنظيم الاتصالات والأدوات الاقتصادية الإيجابية
- هل توجد خصوصية للشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية؟
- أي نموذج تحليلي لسلطة التنظيم؟
- التنظيم، التناظر والتبادل.

كما اهتم التعاون الفني بدراسة كلفة إسداء بعض خدمات الاتصال التي يوفرها الفاعلون (موريتل ش.م، موريتل - موبيل، ماتال ش.م) من خلال المؤشرات التالية:

- متوسط كلفة بث الاتصال (المحلي، بين المدن والدولي) بغض النظر عن المدد على شبكات الفاعلين المذكورين أعلاه؛
- متوسط كلفة الإنتاج بالدقيقة وبحسب نمط الاتصال؛
- متوسط كلفة الإنتاج بحسب الوحدة القياسية بالنسبة للخدمات الأخرى.

د - التكوين

لتوطيد هذا الاتجاه نحو تعددية الاختصاصات، ضاعفت السلطة على مدار سنة 2002 أنشطة التكوين لترسيخ تجربتها الدولية وفتح آفاق متنوعة أمام عمالها، ومن ثم كانت المشاركة في الدروس والملتقيات والندوات التالية:

- 8-12 ابريل 2002: "التنظيم المالي للخدمات العمومية ذات الشبكات"، أبدجان، كوت ديفوار.
- 28 ابريل - 4 مايو 2002: "لينكس/ شبكات"، كلية العلوم والتقنيات جامعة نواكشوط، موريتانيا.
- 13-17 مايو 2002: "المحطات المتنقلة لمراقبة وتسيير طيف الترددات ومعدات المخابر"، آربيح دفانس، أوباني، فرنسا.
- 19-21 مايو 2002: سياسات الاتصال والنماذج الدولية: «الانعكاسات والتأثيرات»، القاهرة، مصر.
- 20-24 مايو 2002: "تنظيم الاتصالات"، ملتقى نظمته الشبكة الإفريقية لمنظمي الاتصالات، الرباط، المغرب.
- 22-23 مايو 2002: "منتدى تعاون القطاع الخاص في المنطقة العربية"، القاهرة، مصر.
- 27-29 مايو 2002: ورشة تكوينية حول "استخدام برمجة حساب الكلفة والتعريف ورسوم الربط البيئي المتعلقة بخدمة الهاتف، كوزيتو أو نموذج TAF" واغادوغو، بوركينافاسو.
- 28-30 مايو 2002: "المؤتمر الإقليمي الإفريقي لتحضير القمة العالمية حول مجتمع الإعلام"، بامكو، مالي.
- 10-26 يونيو 2002: "تكوين نظري وتطبيقي حول المحطات الثابتة لمراقبة طيف الترددات"، فريمون (كاليفورنيا)، الولايات المتحدة الأمريكية.

- 18-20 يونيو 2002: "التميط والتنظيم المالي في مشاريع البنى التحتية"، دكار، السنغال.
- 17-9 يوليو 2002: "التقنيات اللاسلكية"، نواكشوط، موريتانيا.
- 21-24 أغسطس 2002: "تعريف وإقامة أنظمة المتابعة والتقييم"، الدار البيضاء، المغرب.
- 26 أغسطس — 6 سبتمبر 2002: "التدقيق المالي والمراقبة الداخلية"، لاروشل، فرنسا.
- 9-21 سبتمبر 2002: "تقنيات الإعلام والاتصال — 2000 إفريقيا 2002" آبدجان — كوت ديفوار
- 23 سبتمبر — 18 أكتوبر 2002: "مؤتمرات كاملة السلطة" نظمها الاتحاد الدولي للاتصالات، مراكش، المغرب.
- 20-22 أكتوبر 2002: "التنقيب عن بعد، الخرائطية ونظام الإعلام الجغرافي في خدمة التنمية" نواكشوط، موريتانيا.

الفصل الثالث: قطاع الاتصالات

القسم 1: تطور القطاع وآفاقه المستقبلية

أ- أعداد المشتركين وكثافة التغطية بالهاتف

بفضل النمو المطرد لشبكات مختلف الفاعلين وامتداد هذه الشبكات الى مناطق جديدة في البلد، سجلت أعداد المشتركين تطورا مذهلا تجسد في تضاعف كثافة التغطية بالهاتف حيث ارتفعت من 5.29 سنة 2001 إلى 10.34 سنة 2002.

ويظهر الجدول التالي تطور أعداد المشتركين في خدمات الثابت والمنتقل وكذلك كثافة التغطية في الفترة من 31 ديسمبر 1999 حتى 30 يونيو 2003:

السنة	1999	2000 ⁽¹⁾	2001	2002
أعداد الخطوط الثابتة	16.895	18.975	24.819	31.529
أعداد المشتركين في الهاتف النقال	0	16.000	113.500	245.738
كثافة التغطية بالهاتف ⁽²⁾	%0.68	%1.37	%5.29	%10.34

(1) - سنة انفتاح قطاع الاتصال أمام المنافسة والرساميل

(2) - كثافة التغطية : عدد خطوط الهاتف (الثابت والنقال) لكل 100 ساكن، وتحسب علي اساس المعلومات التي ينشرها المكتب الوطني للاحصاء والتي تدل علي ان سكان موريتانيا وصل عددهم نهاية عام 2000 الي 2.584.157 نسمة بمعدل سنوي للنمو يساوي 2.6%.

ب - رقم المبيعات

شهد رقم المبيعات الإجمالي لفاعلي الثابت والنقال خلال السنوات الثلاث الأولى من افتتاح قطاع الاتصالات نموا ملحوظا بفعل التوسع في أعداد المشتركين مما نجم عنه بطبيعة الحال تزايد في حركة الاتصال وبالتالي في الموارد. وقد تمثل هذا التطور الإيجابي لرقم مبيعات الفاعلين خلال الفاصلتين 2001-2000، 2001-2002 على التوالي في 68% و74%، كما يظهر من الجدول التالي:

تغير رقم المبيعات بالنسبة للفاعلين (بملايين الأوقية)

تغير 2000/2001	2002	تغير 2000/2001	2001	2000	
7.4%	6.941.000	8.9%	6.463.000	5.932.123	موريتل ش.م
149.55%	5.832.000	2314%	2.337.000	96.792	موريتل موبيل
244.70%	5.136.000	1662%	1.490.000	84.561	ماتال ش.م
74%	17.909.000	68.31%	10.290.000	6.113.476	المجموع

ج - التغطية الترايية

1- مستوى التغطية المحدد في دفتر الشروط والتوصيلات المنجزة:

تستعرض الجداول الأربعة التالية المعلومات المتعلقة بلوائح البلدات اللازم توصيلها من طرف الفاعلين الثلاثة (موريتل ش.م، موريتل موبيل، ماتال ش.م) و رزنامة

التغطية وتوصيلات البلديات الجديدة وفق دفتر الشروط، وكذلك السنة التي تم فيها فعلا الوفاء بالالتزام.

1.1 الرخصة رقم 1 ماتال ش.م

سنة الإنجاز الفعلي	أجال التغطية المقررة	المدن والقرى المقررة في دفتر الشروط
2000	2000	1 - نواكشوط
2000	2000	2 - نواذيبو
2001	2002	3 - كيهيدي
2001	2002	4 - كيفة
2001	2002	5 - روصو
	2002	6 - ازويرات
2001	2003	7 - لعيون
	2003	8 - اطار
	2003	9 - بوغي
2001	2003	10 - النعمة
	2003	11 - سيليبابي
	204	12 - اكجوجت
	2004	13 - الاك
2002	2004	14 - بوتلميت
2002	2004	15 - تجكجة
2002	2005	16 - تمبغه
2002	2005	17 - مقطع لحجار
2001	2005	18 - كرو
2002	2005	19 - الطينطان

2.1 الرخصة رقم 2 موريتل موبيل

سنة الإنجاز الفعلي	أجال التغطية المقررة	المدن والقرى المقررة في دفتر الشروط
2000	2000	1 - نواكشوط
2000	2000	2 - نواذيبو
2001	2002	3 - كيهيدي
2001	2002	4 - كيفة
2001	2002	5 - روصو
2001	2002	6 - ازويرات
2002	2003	7 - لعيون
2001	2003	8 - اطار
2002	2003	9 - بوغي
2002	2003	10 - النعمة
2001	2003	11 - سيلايبي
2002	2004	12 - اكجوجت
2002	2004	13 - الاك
2002	2004	14 - بوتلميت
2002	2004	15 - تجكجة
2001	2005	16 - تمبده
2002	2005	17 - مقطع لحجار
	2005	18 - كرو
2002	2005	19 - الطينطان

يظهر من الجدولين الأنفين أن التغطية:

— بالنسبة لموريتل موبيل شملت 18 بلدة من أصل 19 مقررة، مما يجعلها أوفت تقريبا بكامل التزاماتها المقررة في دفتر الشروط مع استباق أكثر من سنتين بالقياس إلى الأجال التعاقدية.

— بالنسبة لماتال ش.م أوفت بالتزاماتها لسنة 2002 وهي حاضرة بتاريخ 13 ديسمبر 2002 في 13 بلدة من أصل 19 مقررة في دفتر الشروط.

1.3- الرخصة رقم 3 – موريتل ش.م

تلتزم موريتل ش.م بمد توصيلاتها إلى 22 من عواصم المقاطعات هي:

الولاية	عاصمة المقاطعة
الحوض الشرقي	باسكنو – أمرج – تنبدغه
الحوض الغربي	الطينطان – كوبني
لعصابة	كرو – كنكوصة – باركيول
غورغول	مقامه – امبود
لبراكنة	مقطع لحجار – بابابي
اترارزة	بوتلميت – اركيز – المذرذرة – كيرماسين
آدرار	شنقيط – وادان – أوجفت
تكانت	المجرية

ويتعين أن تجري التوصيلات حسب الجدولة التالية

- 3 من عواصم المقاطعات سنة 2002 في أجل أقصاه 31 ديسمبر
- 5 من عواصم المقاطعات سنة 2003 في أجل أقصاه 31 ديسمبر
- 6 من عواصم المقاطعات سنة 2004 في أجل أقصاه 31 ديسمبر
- 8 من عواصم المقاطعات سنة 2005 في أجل أقصاه 31 ديسمبر

تجدر الإشارة إلي أن دفتر الشروط يحدد البلديات (عواصم المقاطعات) اللازم توصيلها سنويا دون ذكر أسمائها حتى يتسنى للفاعل أن يضع جدولته الزمنية وفق مقتضيات ظروفه التقنية والاقتصادية

ويبين الجدول التالي قائمة البلديات التي تم توصيلها فعلا سنة 2002 طبقا لهذا التعهد و البلديات المقرر توصيلها في النصف الثاني من سنة 2003

المبرمج	الفعلي	عواصم المقاطعات	الولاية
2003	2002	تنبذغة	الحوض الشرقي
2003		الطينطان	الحوض الغربي
2003		كرو	لعصابة
2003	2002	امبود	غورغول
2003	2002	مقطع لحجار ، بابابي	ليراكنة
2003	2002	بوتلميت، المذرذرة	اترارزة
2003		شنقيط	آدرار

1-2-3- توصيلات جديدة

يتحتم على موريتل ش.م ان تنجز في الفترة من 2001 الى 2005 عددا محددًا من التوصيلات سنويا وبحسب مركز إزام ممثل الحد السنوي الأدنى المقبول ويبرز الجدول التالي حسب مركز الالزام لكل سنة منصرمة عدد التوصيلات المحتممة وعدد المنجز منها وعدد الخطوط الملغاة:

2001			2002		
عدد التوصيلات المحتممة	عدد التوصيلات المنجزة	عدد الخطوط الملغاة	عدد التوصيلات المحتممة	عدد التوصيلات المنجزة	عدد الخطوط الملغاة
2903	3.470	363	3925	4032	507
968	1076	58	1425	1584	45
1.129	1341	168	1651	1733	196
5000	5887	589	7000	7349	748

2 - التغطية غير المقررة في دفتر الشروط:

1.2 البلديات

الفاعل البلديات	ماتال ش.م		موريتل ش.م		موريتل موبيل	
	سنة الإنجاز	السكان	سنة الإنجاز	السكان	سنة الإنجاز	السكان
1 - واد الناقة	2002				2002	
2 - جاكيلي					2002	
3 - غوراي					2002	

1.2 المحاور الطرقية

الفاعل	ماتال ش.م		موريئل موبيل	
	سنة الإنجاز	المسافة المغطاة	سنة الإنجاز	المسافة المغطاة
المشارك الطرفية غير المقررة في دفتر الشروط				
1 - نواكشوط - روصو	2002	200 كلم	2002	200 كلم
2 - نواكشوط - بوتلميت (1)			2002	156 كلم
3 - ألاك - بوغي			2002	70 كلم

د - التقنيات الجديدة:

1- التجارة الالكترونية:

قررت الحكومة في إطار تنمية تقنيات الإعلام الجديدة المطبقة في مجال التجارة الدولية أن توسع نطاق صلاحيات السلطة حيث أسندت إليها مهمة منح الاعتمادات لمصدري التصديقات وكذلك حفظ الملفات.

كما أن السلطة تم استدعاؤها لحضور الاجتماعات التحضيرية لمشروع القانون الخاص بالتجارة الالكترونية الذي بدأ إعداده منذ أشهر.

وإثر تبادل الآراء وتدارس مختلف جوانب المسألة أعرب المجلس الوطني للتنظيم عن أمله في أن تدرس انعكاسات هذه المستجدات قصد تحديد الوسائل البشرية والمادية اللازمة لتنفيذها وإضافة إلى الجوانب التنظيمية والإجرائية.

2- تطوير تقنيات الإعلام والاتصال في عواصم الولايات:

بناء على طلب فاعل خصوصي يرغب في الحصول على مساعدة عمومية لإقامة مشروع لتقنيات الإعلام والاتصال، شاركت السلطة في أعمال اللجنة المكلفة بنقاش الموضوع وأسهمت بذلك في إعداد وثيقة تتضمن على وجه الخصوص:

- وصف بنية نموذجية مندمجة للخدمات المتصلة بتقنيات الإعلام والاتصال الجديد في داخل البلاد وكذلك تصور خطة تجارية لاستغلالها،
- مستوى المساعدة العمومية التي تمكن من ضمان المردودية للبنية النموذجية،
- القيام على ضوء ما سلف بتحليل طلب الفاعل الخصوصي وتقديم عناصر الرد المترتبة على ذلك،
- وأخيراً، إيجاد آلية للدعم من أجل تشجيع تطوير تقنيات الإعلام والاتصال الجديدة داخل البلاد واستغلالها.

(1) تغطي ماتال على هذا المحور بلدة واد الناقة أساساً.

3- الانترنت:

سعيًا إلى تنشيط استخدام أداة الانترنت عقدت المصالح المختصة في سلطة التنظيم اجتماعًا مع رابطة المزودين بخدمات الانترنت في موريتانيا. وتمت خلال هذا الاجتماع مناقشة المصاعب التي تعترض المزودين بخدمات الانترنت ومسيري؛ المقاهي الالكترونية» من حيث جودة الخدمة، وسرعة نقل المعلومة، والتعريف، وأجال التدخل، والمتابعة الفنية للخدمات واستمراريتها إلخ...

وأفضى الاجتماع الى اتفاق الطرفين على تكاتف جهودهما في سبيل التطوير المنسجم لخدمة الانترنت وخاصة عن طريق تكثيف التبادل. ولهذا الغرض ستحيل الرابطة الى السلطة - للدراسة - كافة النقاط التي تشمل عقبات في وجه تطوير هذا النشاط.

هـ - عملية ربط موريتانيا بالخارج

كانت شبكتنا الحضرية (فيما بين المدن) والدولية تعتمد سنة 2002 بشكل كامل على قمري "آرابسات" و"إنتلسات". وعلاوة على طاقة الاستيعاب المحدودة لهذا النمط من وسائل الاتصال فإنه غال نسبيا بالمقارنة مع أنظمة اتصال أخرى مثل الألياف البصرية. وهكذا عكفت لجنة فنية منبثقة عن لجنة وزارية مكلفة بالموضوع (ومن ضمنها ممثل عن السلطة) على دراسة المسألة خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2002 للإطلاع على الوضعية الحالية للشبكة وتقديم مقترح عملي يكفل ربط بلادنا بالشبكة الدولية وتوفير انسيابية أكبر للاتصال ما بين نواكشوط وسائر مدن الوطن.

وفي انتظار إجراء دراسات شمولية لاحتياجات سوق الاتصالات وخدمات تقنيات الإعلام والاتصال وخطط التنمية المترتبة عليها على المديين المتوسط والبعيد أوصت اللجنة باتخاذ الإجراءات التالية:

1 - القيام بالإجراءات الشكلية التنظيمية الضرورية لاستغلال "كابل" حماية الألياف البصرية؛

2 - القيام بالإجراءات الإدارية اللازمة للنفاز إلى الكابلات البحرية "أتلنتيس 2" و"سات 3 /واسك/ ساف" انطلاقا من دكار وحث موريتل ش.م على إبرام اتفاق في اقرب الآجال مع الأطراف المعنية لضمان الوصول إلى تلك الكابلات باستخدام كابل حماية الألياف البصرية"

3 - إنجاز مشروع "كابل الألياف البصرية البري" المحاذي للطريق نواكشوط - نواذيبو مع إمكانية مده إلى المغرب أو أسبانيا تبعاً لنتائج الدراسة المقارنة المطلوبة في التوصيات؛

4 - إجراء دراسة بشكل مستعجل لمقارنة التكاليف والامكانيات التي يوفرها اختيار مد هذه الدعامة للنفاز إلى الكابلات البحرية الموجودة في المغرب (الدار البيضاء بالطريق البري أو البحري) وأسبانيا (جزر كاناري بالطريق البحري).

وتستدعي هذه الدراسة جمع معلومات رسمية لدى الأطراف المعنية بإنجاز مد الكابل بين نواكشوط ونواذيبو نحو نقاط التماس مع الأنظمة العالمية للكابلات البحرية؛

5- قيام مختلف الفاعلين بنشر شرايين للأحزمة الهترتزية على المقاطع التي لا تغطيها موجات FH بحيث تضمن توفر هذه الدعامة على طول المحور أطرفي الرابط بين نواكشوط والنعمة حتى يتم تأمين الاتصال بين المدن الواقعة على هذا المحور والسماح بتمية الخدمات الجديدة؛

6- التنسيق بين الفاعلين في شبكات الاتصال لضمان التطوير المنسجم للبنى التحتية لتحقيق أعلى مردودية للاستثمارات وتقاسم البنى بالشكل الأنسب سبيلاً إلى توفير أفضل الخدمات؛

7- حث الفاعلين على بناء شرايين FH على الطريق الرابط بين نواكشوط وأطار، ونواذيبو وازويرات، وتكججة وطريق الأمل لتأمين هذه المحاور الحيوية وتوفير خدمات جديدة على جنباتها؛

8- حفز الفاعل في الهاتف الثابت على تكثيف الجهود التي يبذلها لتحسين نوعية الشبكات المحلية للرفع من مستوى أداء العروة المحلية وتمكين المستخدم النهائي من جني ثمار الجهود المبذولة في مجال تعزيز الربط الشمولي وطنياً ودولياً.

القسم 2: أنشطة التنظيم

أ- التعرفة

1- التعرفة المطبقة خلال السنة المالية 2002

طبقا للقرار رقم 004 الصادر بتاريخ 17 نوفمبر 2002 والقاضي بتأطير تعرفة خدمات الاتصالات المحلية التي توفرها موريتل ش.م، فإن متوسط الأسعار المتوازنة الخاصة بالمكالمات الهاتفية المحلية على خطوط موريتل بالنسبة للأشهر الاثنى عشر الموالية يجب أن يبقى اقل من 15 أوقية في الدقيقة مع رصيد زمني مقداره دقيقة واحدة ووحدة رسوم بمقدار دقيقة كذلك.

وكما هو الشأن في الماضي ينطوي هذا القرار على إلزام الفاعل بأن يسجل ويحيل إلى السلطة الملاحظات الواردة والمتعلقة بسلوك الزبناء، بحيث يساعد ذلك في تعديل التعرفة الخاصة باستهلاك الخدمات الهاتفية.

وتتدرج التعرفة التالية المطبقة على الفاعل طيلة الاثنى عشر شهرا المنصرمة في إطار التطورات التي يجدر التذكير بها والتعليق عليها فيما يلي:

2- تذكير بتطور تعرفة الاتصالات منذ 1999

1-2 الوضعية قبل إصلاح قطاع الاتصالات

تميز إصلاح الاتصالات المقرر طبقا لإعلان السياسة القطاعية بتاريخ 22 مارس 1998 على وجه الخصوص بما يلي:

- صدور القانون رقم 019-99 بتاريخ 11 يوليو 1999 المتعلق بالاتصالات؛
- إنشاء سلطة تنظيم الاتصالات في سبتمبر 1999، وتحولت هذه السلطة فيما بعد إلى سلطة متعددة القطاعات؛
- خصصة الفاعل الأصلي موريتل ش.م.

كانت التعرفة عام 1999 على النحو التالي:

— بالنسبة للاتصالات المحلية للخدمة الثابتة كان الرصيد الزمني (أي المدة المقابلة لأقل مبلغ يسدد لقاء المكالمة المحلية) سبع (7) دقائق، وكانت وحدة الرسوم كذلك سبع (7) دقائق. أما التعرفة فكانت 3.6 أوقية (ثلاث أواق وستة أعشار) للدقيقة، أي ما يعادل 25.2 أوقية (خمسة وعشرين أوقية وعشرين) لوحدة الرسوم. وكانت التعرفة المعلنة 3.6 أوقية (ثلاث أواق وستة أعشار) للدقيقة. وبذلك يحسب على المشترك تلقائياً سعر 7 دقائق منذ الثانية الأولى من الاتصال، وعند نفاذ هذا الرصيد الزمني يحسب عليه من جديد سعر كل مقطع من 7 دقائق غير قابلة للتجزئة.

— بالنسبة للدولي وفيما بين المدن كانت التعرفة على التوالي 319 أوقية (ثلاثمائة وتسع عشرة أوقية) في المتوسط للدقيقة و86 أوقية (ستا وثمانين أوقية) للدقيقة. ويجدر التنبيه إلى أن تعرفة الاتصال فيما بين المدن كانت تعتمد تفرقة بين المناطق. وبتعبير آخر كان الفاعل يحدد الأسعار تبعاً للمسافات وليس الكلفة، حيث إن وسيلة الاتصال واحدة (القمر الاصطناعي) في كل حالة.

2-2 - انعكاس الإصلاح على تعرفة الاتصالات بواسطة الفاعل الأصلي موريتل ش.م

يتلخص أول قرار اتخذه المجلس الوطني للتنظيم خلال شهر يوليو 2000 في تأطير التعرفة على النحو التالي:

– تحديد الرصيد الزمني ووحدة الرسوم في 5 دقائق بدلا من 7 دقائق؛

– تحديد سقف لمتوسط أسعار الاتصالات الدولية في 279 أوقية للدقيقة بدلا من 319 أوقية للدقيقة؛

– توحيد التعرفة فيما بين المدن في مستوى 81 أوقية للدقيقة بدلا من 86 أوقية للدقيقة؛

ثم اتخذ المجلس الوطني للتنظيم قراره الثاني في مجال التعرفة خلال شهر نوفمبر 2000 وتمثل فيما يلي:

– تحديد سقف لأسعار الاتصالات المحلية في متوسط سعر متوازن بمقدار 15 أوقية للدقيقة بدلا من 4 أواق للدقيقة؛

– تحرير تعرفة الاتصالات الدولية وفيما بين المدن.

وبناء على هذا القرار طبق الفاعل رسيدا زمنيا من دقيقتين ووحدة رسوم قدرها دقيقة واحدة.

وبالفعل ينص القانون على أن المقاطع الخاضعة للامتياز، أي الاتصالات المحلية، هي وحدها التي يجب تأطيرها.

غير أن الشروع في استغلال الهاتف الخليوي في أكتوبر 2000 ومنح رخصتين لفاعلين آخرين (هما ماتال وموريتل موبيل) لتميرير الاتصالات الدولية الخاصة بهما، أدى إلى دخول المجال الدولي والاتصال فيما بين المدن حيز المنافسة. ومن ثم لم يعد هناك مسوغ لتأطير هذين المجالين.

وقد اتخذ المجلس الوطني للتنظيم بعد ذلك عدة قرارات تعريفية تتعلق بتحديد سقف الأسعار ووضع آليات كفيلة بالتقيد بهذا السقف تبعا للملاحظات التي سجلها الفاعل وتطبيقا لقرارات السلطة. وتتخلص تلك القرارات في:

- القرار التعريفي الثالث في نوفمبر 2001: الحفاظ على سقف الأسعار في مستوى 15 (خمس عشرة) اوقية للدقيقة وتحديد الرصيد الزمني و وحدة الرسوم في دقيقة واحدة بدلا من دقيقتين (2)؛
- القرار التعريفي الرابع في نوفمبر 2002: الحفاظ على سقف الأسعار في مستوى 15 (خمس عشرة) اوقية للدقيقة وتحديد الرصيد الزمني ووحدة الرسوم على التوالي في دقيقة واحدة و 30 ثانية بدلا من دقيقة واحدة.

ويتمثل تطوير متوسط التعرفة المتوازنة خلال الفترة من 2000 إلى 2002 فيما يلي:

بالنسبة للمحلي :

✖

نمط الاتصال	المتوسط السنوي 2000	المتوسط السنوي 2001	المتوسط السنوي 2002
-------------	---------------------	---------------------	---------------------

المحلي	10.34	12.51	13.92
--------	-------	-------	-------

بالنسبة لما بين المدن :

x

نمط الاتصال	المتوسط السنوي 2000	المتوسط السنوي 2001	المتوسط السنوي 2002
ما بين المدن	79.75	62.59	61.98

بالنسبة للاتصال الدولي :

x

نمط الاتصال	المتوسط السنوي 2000	المتوسط السنوي 2001	المتوسط السنوي 2002
الدولي	284.5	181.53	197.69

يمكن تحليل الرسوم البيانية الثلاثة من استخلاص النتائج التالية:

- رغم أن الرصيد الزمني و وحدة الرسوم قد تم تخفيضهما من مستوى 7 دقائق إلى مستوى دقيقة واحدة (1) بالنسبة للأولى وثلاثين ثانية (30) بالنسبة للأخرى، فإننا نلاحظ ان متوسط تعرفه الاتصالات المحلية قد زاد. وتعود هذه الزيادة في الواقع إلى الدعم المتكاتف الموجود بين هذه التعرفه من جهة، وتعرفة الاتصال ما بين المدن والاتصال الدولي من جهة أخرى. وبتعبير آخر كان سعر المحلي أقل من التكلفة، وعند ما تم إدخال التنافس على مستوى مقاطع الدولي وما بين المدن عام 2000، اضطر الفاعل الأصلي (موريتل) إلى رفع تعرفه المحلي لتقترب من تعرفه التوازن المقدرة بـ15 (خمس عشرة) أوقية للدقيقة من طرف المجلس الوطني للتنظيم.
- على مستوى الدولي وما بين المدن، يلاحظ ان إدخال التنافس نجم عنه تخفيض ملموس لتعرفة هذين المقطعين. ذلك ان تعرفه الاتصال ما بين المدن انخفض من مستوى متوسط يناهز 80 (ثمانين) أوقية للدقيقة ليصل إلى 60 (ستين) أوقية للدقيقة. أما الدولي فقد انخفض من مستوى متوسط في حدود 300 (ثلاثمائة) أوقية للدقيقة إلى مستوى متوسط يقارب 200 (مائتي) أوقية للدقيقة.
- وأخيرا يمكن أن نستنتج أن زيادة تعرفه المحلي تم تعويضها للمستهلك بتخفيض التعرفه الملاحظ على مستوى الدولي والاتصال ما بين المدن وان

زيادة تعرفه المحلي تمثل إعادة توازن يتطابق مع روح القانون الرامي إلى توجيه التعرفة نحو تغطية التكاليف.

ب - الربط البيني وتقاسم البنى التحتية

إن مسألة الربط البيني وتقاسم البنى التحتية بين الفاعلين لتشكل هاجسا يؤرق سلطة التنظيم نظرا لأهمية الموضوع من حيث نجاعة الشبكات ووظيفتها وانعكاس ذلك على نمو القطاع.

وتأسيسا على ذلك طلب من فاعلي الاتصالات الثلاثة تطبيقا للمادة 31 من المرسوم رقم /163/2000 و.أ. و.د.ب.م أن يقدموا لسلطة التنظيم مشاريع مخططات للربط البيني. وستدرس المصالح المختصة هذه المخططات ليصادق عليها المجلس الوطني قبل نشرها.

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية الربط البيني المبرمة بين فاعل الثابت (موريتل) وفاعلي النقل (ماتال ش.م وموريتل - موبيل) المعروضة على السلطة عام 2002 (ينظر تقرير 2001) قد خضعت للمراجعة من طرف الفاعلين لأخذ ملاحظات السلطة في الحسبان. وتوفر هذه الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ منذ 4/8/2002 للفاعلين في الثابت والنقل إطارا مناسباً للربط ما بين شبكاتهم. وتوجد اتفاقية جديدة قيد التفاوض بين فاعلي النقل، وستعرض لاحقا على السلطة لدراستها قبل تطبيقها.

أما بخصوص تقاسم البنى التحتية، فإن سلطة التنظيم ما فتئت تبذل ما في وسعها من إمكانيات (الاجتماع بالفاعلين، المراسلات الخ..) لإقناع الفاعلين بضرورة تقاسم البنى التحتية الموجودة واستغلالها بالشكل الأمثل لفائدة جميع المستخدمين.

وبوحي من روح القانون ذهبت سلطة التنظيم أبعد من ذلك حيث أهابت بالفاعلين إلى أن يفكروا في التقاسم عند تصور المشاريع وتحضيرها بتقدير أحجامها على نحو يسمح لكل منهم بمراعاة احتياجاته المحتملة.

وفي إطار متابعة هذا الموضوع قامت سلطة التنظيم خلال شهري مايو وأكتوبر من عام 2002 بمهام تتعلق باستخدام الفاعلين لبنى الاتصالات التحتية شملت اغلب أرجاء الوطن.

وتمخضت هذه المهام عن اكتشاف السلطة لبعض الاختلالات المتصلة بتوفير نقاط ربط بيني ودعت الفاعل المعني إلى وضع حد لهذه الاختلالات في اقرب الآجال.

ج - المخطط الوطني للترقيم:

طبقا للمادة 51 وما يليها من مواد القانون رقم 019-99 الصادر بتاريخ 11 يوليو 1999 والمتعلق بالاتصالات، فإن المخطط الوطني للترقيم تضعه سلطة التنظيم وتراقب تسييره. وتطبيقا لهذه الأحكام أعدت السلطة مشروع مخطط وطني للترقيم ومشروع إجراءات تسيير هذا المخطط. وعرضت هذه الوثائق على فاعلي الاتصالات للملاحظة قبل إقرارها. ويحتفظ المخطط الوطني للترقيم بشكل BPQMCDU ويرمي إلى ما يلي:

1 - تتاسق مجموع الأرقام القصيرة في شكل موحد من نمط (xx1) باستثناء أرقام الطوارئ للشرطة والمطافئ الذين سيظلان مشكلين من عددين فقط (على التوالي 17 و18). وفي الوقت الراهن تستخدم ماتال ش.م وموريتل - موبيل في استغلال

شبكتيهما 11 رقما قصيرا بأربعة B مختلفة (B=3.4.5 و 7) مما يستدعي استخدام 110000 رقم بسبعة أعداد منها 30000 من قبيل B=5 المخصص من قبل للهاتف الثابت.

إن تحويل الأرقام القصيرة إلى الشكل الموحد من نمط (xx1) سيتمكن من تحرير الـ 110.000 رقم وإدخال النظام في هذا المورد الهام.

2 - اعتماد التمييز يسمح بعقلنة تسيير المخطط الوطني للترقيم بالاعتصار على منح الفاعلين الأرقام التي يحتاجون إليها فعلا. ولابد من الإشارة إلى أن تخصيص الأرقام يجري حاليا على أساس كتل من 10.000 رقم بينما لا تستغل موريتل ش.م في أغلب مناطق البلد سوى بضع مئات من خطوط الهاتف في كل بلدة.

وينطوي التمييز الحالي للتسيير على مخاطر جوهرية تكمن في منح كميات من الأرقام تفوق الحاجة الحقيقية للفاعلين. ومن شأن ذلك أن يؤدي مستقبلا إلى تبذير الموارد الرقمية، مما يضر بالمستخدمين والفاعلين نظرا لما يستدعيه ذلك من تغييرات عميقة ومتكررة في آجال مقاربة للمخطط الوطني للترقيم.

3 - وضع الموارد الرقمية في متناول الفاعلين الحاليين والمنتظرين في المديين القصير والمتوسط (مثل فاعلي الخدمة الشاملة).

وقد تم تخصيص كتل الأرقام 670xxxx، و 671xxxx و 672xxxx لموريتل - موبيل.

د - تسيير ومراقبة طيف الترددات:

كما سبق أن ذكرنا فإن سلطة التنظيم أصبح بحوزتها نظام حديث لتسيير ومراقبة طيف الترددات تم الحصول عليه بمساعدة مشروع دعم اصلاح قطاعي البريد

والمواصلات الممول من قبل الوكالة الدولية للتنمية – البنك الدولي (ينظر تقرير 2001).

ويتضمن هذا النظام محطة ثابتة في الرياض مرتبطة بنظام التسيير المعقلن بواسطة حزمة هرتزية طاقتها 22 Mbit في الثانية، في حين ترتبط المحطة الثابتة في نواذيبو بمقر السلطة عن طريق الأقمار الاصطناعية بطاقة 128 Mbit في الثانية.

وقد تواصلت مهمة تخطيط وتسيير ومراقبة طيف الترددات سنة 2002 عبر:

- تدشين نظام تسيير ومراقبة طيف الترددات يوم 27 نوفمبر 2002 بمناسبة الذكرى الثانية والأربعين لعيد الاستقلال الوطني؛
- إقامة نظام معقلن يسمح – من بين أمور أخرى – بنشر الفواتير تلقائياً؛
- القيام ببعض مهام المراقبة قصد تحديد مصدر التشويش ومن أجل تحيين قاعدة البيانات؛
- منح موجات تردد لفاعلي الاتصالات الحائزين على رخص للاتصال بالأقمار الاصطناعية وتخصيص ترددات جديدة مرتبطة باستغلال شبكات جديدة مستقلة طبقاً للتنظيمات المعمول بها.

1 - نظام تسيير طيف (ASMS):

يقوم النظام المعقلن لتسيير الطيف على قاعدة بيانات تغذيها مؤشرات فنية وإدارية تتعلق بكافة مستخدمي الترددات على المستوى الوطني.

وانطلاقاً من هذه المؤشرات يضطلع النظام بالوظائف التالية:

- تخصيص الترددات،
- تنسيق استعمال الترددات،

- نشر الفواتير بصورة آلية طبقا لترتيبات المقررين رقم 138 و 139 الصادرين عن وزارة الداخلية والبريد والمواصلات بتاريخ 4 مارس 2001؛
- حفظ أرشيف الأذون والرخص باستغلال الترددات؛
- تقديم المعلومات اللازمة لمحطات المراقبة للقيام بمهام الرقابة والتفتيش؛
- نشر وثائق الرخص والأذون والفواتير واللوائح إلخ..

2 - محطات مراقبة طيف (SMS):

تمكن المحطات الثابتة للمراقبة وكذلك المحطتان المتنقلتان من قياس البث عن بعد مهما تكن طبيعة هذا البث، وتقوم بالوظائف التالية:

- تحديد اتجاه البث النظيري والرقمي،
- الرقابة بواسطة المسح اليدوي شبه المستمر، مما يمكن من كشف وتسجيل المميزات الأساسية،
- مختلف قياسات الإشارات والأصوات (الترددات، الذبذبات، الموجات العابرة، السمات إلخ..)؛
- التحليل الطيفي للترددات الراديوية والترددات الصادرة عن جهاز الاستقبال عند خروجها؛
- كشف الاتجاهات لتحديد مصدر البث المجهول (أعمال المتابعة)؛
- البحث عن أسباب التداخل؛
- تفتيش المحطات الراديوية الكهربائية.

3 - مهام مراقبة طيف الترددات:

سعيًا إلى اكتشاف مصدر التشويش الذي أصاب شبكة موريتل ش.م (BLR) العاملة على موجة 4.2 GHZ ومن أجل تحيين المعطيات والتفطن إلى الاستخدامات غير المشروعة للطيف. نظمت السلطة مهام المراقبة التالية:

- مهمتين (2) للمراقبة أجرتها يوم 26/10/2002 و 04/11/2002 المصالح المختصة في السلطة بحضور ممثلي موريتل و آكاتل. وقد كشفت الاختبارات أن المشكلة راجعة إلى منشآت موريتل ش.م؛
- مهمتين أخريين تم إجراؤهما في الفترتين من 10/11/2002 إلى 14/11/2002 ومن 14/12/2002 إلى 16/12/2002

وقد مكنت هاتان المهمتان من الحصول على معلومات مفيدة (المواقع الجغرافية، أنماط الترددات، أنماط التجهيزات، طاقة أجهزة الإرسال، الترددات المستخدمة إلخ..) من أجل تحيين قاعدة المعلومات واكتشاف المستخدمين غير المرخص لهم.

ومن خلال المهام التي غطت مدن نواكشوط وروصو وألاك والمحورين الطرقيين نواكشوط – روصو ونواكشوط – ألاك، أحصت الفرق التابعة للسلطة 108 منشأة راديو HF،VHF ونقالة هاتفية بواسطة المحطات المتحركة.

ومن بين هؤلاء المستخدمين 83 مسجلون لدى السلطة و 25 يدعون أنهم لم يعودوا يستخدمون الراديو.

4 – منح وتخصيص الترددات:

منحت سلطة التنظيم موجتين تردديتين من 3.105 Mhz و 14.280 Mhz لخدمات الاتصال بالأقمار الاصطناعية لفائدة موريتل ش.م وماتال ش.م على التوالي. كما انها لبت كافة الطلبات للحصول على ترددات مرتبطة باستغلال الشبكات المستقلة. وهكذا فقد تم هذه السنة منح 97 إذنا 31 منها تتضمن تخصيصا للترددات.

هـ – دليل المشتركين:

تم نشر دليل المشتركين في الهاتف والتلكس للسنة 2002 وسحبت منه 28000 نسخة في شهر يونيو 2002 في إطار شراكة مع شركة "توفازيون يلو أون لاين" التي فازت بالصفقة لثلاث سنوات متتالية. وفضلا عن النسخة الورقية توجد حاليا نسخة الكترونية على العنوان التالي: www.afrikaphonebooks.com

ويحسن التنبيه إلى أن نشر هذه الوثيقة الإعلامية الهامة التي توفر مادتها موريتل ش.م (لأنها تتعلق حصرا بالمشاركين في الهاتف الثابت) لم تترتب عليها أية نفقات لا على السلطة ولا على الفاعلين. ذلك أن الناشر تلقى أجرته عن طريق الموارد المحصلة بواسطة الإشهارات المدرجة في الدليل وفق استدراج العروض الذي ينص على أن 5% من حصيلة هذه الاشهارات تخصم لصالح الطرف الموريتاني.

و- جودة الخدمة التي يوفرها فاعلا الهاتف النقال:

خلال سنة 2002 أنجزت سلطة التنظيم ثلاثة تحقيقات لتقييم جودة الخدمات التي تقدمها ماتال ش.م وموريتل – موبيل كما يعيشها يوميا زبناء هذين الفاعلين. واقتصر التحقيق الأولان على مدينة نواكشوط. أما التحقيق الثالث فكان يندرج ضمن برنامج تقييم جودة الخدمات المقدمة في مدن الداخل حيث توجد شبكة لأحد الفاعلين أو لكليهما. وقد وردت نتائج تلك التحقيقات الثلاثة في الملحق 2، في حين يمكن الإطلاع على التقارير كاملة على موقع السلطة: www.are.mr.

ولعل من المفيد أن نشير إلى أن تحقيقات التقييم اقتصرت على المؤشرات الواردة أدناه، وهي المؤشرات المنتقاة مما ورد في النقطة 3.2.9 من دفتر الشروط الخاصة بفاعلي النقال، بحيث تشكل دلائل مؤكدة على جودة الخدمات المتوفرة في شبكات الفاعلين. وهذه المؤشرات هي:

- نسبة فقدان المكالمة (فشل المكالمة)
- نسبة انقطاع المكالمة (في الوضعية الثابتة)
- احتمال التغطية داخل سيارة
- احتمال التغطية في الخارج
- احتمال التغطية داخل بناية (بالجدار الاول)
- جودة سماع المكالمة.

نشير إلى أن:

- **التحقيق الأول (فبراير 2002)** كشف عن مستويات مقلقة من الأداء للخدمات التي توفرها ماتال ش.م وموريتل – موبيل وان الفاعلين تم توجيه تحذير إليهما على إثر هذا التحقيق للوفاء بالتزاماتهما في ظرف ثلاثة اشهر حتى تصل جودة الخدمات إلى الحد المنصوص عليه في المادة 3.2.9 من دفتر الشروط.
- **التحقيق الثاني (مايو – يونيو 2002)** أنجز غداة انقضاء الأجل المذكور في الفقرة السابقة ومكن من ملاحظة تحسن في مستويات أداء الخدمات في شبكات الفاعلين بين فبراير ومايو – يونيو 2002 دون أن تصل مع ذلك إلى الحد المطلوب.
- على الرغم من إبداء سلطة التنظيم ارتياحها للتحسن الحاصل فإنها واصلت ضغطها على ماتال ش.م وموريتل – موبيل للعمل على بلوغ المستويات التعاقدية لأداء الخدمة، ولهذا الغرض ذكرت السلطة الفاعلين كتابيا بالمتطلبات التي يفرضها دفتر الشروط بهذا الشأن واستدعتهما لحضور اجتماع في مقر السلطة حول نفس الموضوع للتأكد مما تم اتخاذه من إجراءات لتحقيق التحسينات المطلوبة.

وقد أكد الفاعلان، من جهتهما، في شهر يوليو 2002 أن:

- أعمال التوسعة في الشبكات الكفيلة في وقت وجيز ببلوغ المستويات المنشودة توجد قيد الإنجاز،
- أداء الخدمة سيكون مسألة ذات أولوية في اهتماماتها خلال ما تبقى من سنة 2002 وعلى مدار العام الموالي (2003).

أما التحقيق الثالث فاستهدف تقييم أداء الخدمات التي توفرها ماتال ش.م وموريتل – موبيل في 13 مدينة هي: النعمة، وتبديغ، ولعيون، والطينطان، وكيفه، وكرو، ومقطع لحجار، وبوغي، وكيهيدي، وتجكجة، وألاك، وبوتلميت، وروصو، وكذلك المحورين الطرقيين بوتلميت – نواكشوط وروصو – نواكشوط.

ونورد فيما يلي تلخيصا لنتائج التحقيق:

• بالنسبة لماتال ش.م:

كانت الوضعية خلال شهر ديسمبر 2002 تبدو على النحو التالي:

- احتمال التغطية ممتاز (100%) في هذه المدن ما عدا روصو حيث لا يتجاوز 86% ومقبول على المحور الطرقي نواكشوط – روصو.
- نسبة فقدان المكالمات مقبولة في مقطع لحجار (4%)، وسيئة في روصو، وتجكجة، والطينطان، وكيهيدي (على التوالي 7%، 7%، 10% و 13%) ومقلقة في ألاك (74%)، وكرو (50%)، وتبديغ (23%)، وبوتلميت (23%) وعلى المحور الطرقي نواكشوط – روصو (38%).
- نسبة انقطاع المكالمات ممتازة في مقطع لحجار وكيهيدي (5،0%) وسيئة في البقية.

• بالنسبة لموريتل – موبيل:

تبدو الوضعية على النحو الآتي:

• - احتمال التغطية ممتاز (100%)؛

- نسبة فقدان المكالمات مقبولة في الطينطان (5%)، وسيئة جدا في بوغي (41%)، وروصو (71%)، ومقطع لحجار (20%)، ومقلقة في بقية المدن حيث تصل إلى (68%) في كيفة، و(77%) في لعيون، و(96%) في كيهيدي، و (35%) في تجكجة، و(40%) في النعمة، و(73%) في روصو، و(29%) في تنبذغة، و(40%) على المحور نواكشوط - بوتلميت.
- نسبة انقطاع المكالمات ممتازة في بوتلميت، وألاك، وكيفة، ولعيون، وتنبذغه، والطينطان، وبوغي (0%).

وعلى ضوء نتائج التحقيقات أمكن استخلاص التشخيص التالي:

إن التحقيقات تبرز أن مستويات المؤشرات الخاصة بأداء الخدمات على شبكتي ماتال ش.م وموريتل - موبيل مرضية إجمالا (مع بعض الاستثناءات) في نواكشوط، وسيئة جدا وحتى مقلقة في داخل البلاد، وعلى سبيل المثال يمكن أن تصل نسبة فقدان المكالمات مستويات تضاوي الغياب الكامل لأية خدمة (74% في الأاك بالنسبة لماتال و86% في كيفة بالنسبة لموريتل - موبيل). وإن سلطة التنظيم لتدرك أن هذه الوضعية الناجمة عن التنامي غير المتوقع للطلب لا يمكن أن تستمر وستسهر على أن ينجز الفاعلان في الوقت المناسب الاستثمارات اللازمة لتلبية رغبة المستهلكين.

ز - فويرة البريد الصوتي:

عقدت سلطة التنظيم سلسلة من الاجتماعات مع الفاعلين (ماتال ش.م وموريتل - موبيل) بشأن الفويرة المنتظمة للمكالمات الموجهة إلى البريد الصوتي. وقد ارتاحت سلطة التنظيم للنتائج المحرزة ولجو الوئام التام الذي ساد المباحثات.

وفي أعقاب هذه اللقاءات استجاب الفاعلان لطلب السلطة حيث قبلا مراجعة الرسوم المفروضة على هذه الخدمة، وذلك بما يحفظ مصالح المستهلكين الذين أصبح بإمكانهم أن يقطعوا المكالمات دون ترك رسالة، ومن ثم دون ان تجبى منهم رسوم.

وهكذا أدخلت ماتال ش.م مهلة غير معوضة قدرها 8 ثوان (هي مدة خطاب الاستقبال على البريد الصوتي) لكل رسالة موجهة إلى خدمة البريد الصوتي، كما أدخلت موريتل – موبيل بدورها خطابا مخصوصا مجانيا يشعر صاحب المكالمات بأنه ستم إحالته إلى البريد الصوتي إن رغب في ترك رسالة.

وستواصل السلطة دراسة هذه المسألة قصد تحسين ظروف أداء الخدمة.

ح - استخدام المجال العام:

طبقا للمادة 48 من القانون رقم 019-99 أعدت سلطة التنظيم مشروع مقرر متعلق باستخدام المجال العام من قبل الفاعلين الحائزين على رخص الاتصالات في الجمهورية الإسلامية الموريتانية. وسيناقش هذا المشروع لاحقا مع الأطراف المعنية قبل إصداره.

ط - متابعة دفتر الشروط الخاص بالفاعلين في مجال

الاتصالات بالأقمار الاصطناعية:

على أساس المعطيات المتوفرة لدى المكتب الوطني للإحصاء، وضعت سلطة التنظيم قائمة بمجموع البلدات التي يزيد سكانها على 1000 نسمة حيث يلتزم الفاعلون الحائزون على رخص للاتصال بالأقمار الاصطناعية (إنمارسات لموريتل والثريا لماتال) بأن يوفر خدمة الهاتف قبل 2007 طبقا للتعهد الوارد في الملحق 2 من دفتر الشروط.

وقد أحييت قائمة البلديات البالغة 240 إلى الفاعلين المعنيين، ومن المقرر عقد اجتماع معهم لتحديد برنامج للتغطية المتدرجة لهذه البلديات.

ويجدر التذكير بأن دفتر الشروط ينص على أن الفاعلين في مجال الاتصال بالأقمار الاصطناعية يلتزمون بالإسهام في النفاذ الشامل إلى الخدمات بإقامة هاتف عمومي في كل بلدة يزيد سكانها على 1000 نسمة خلال الخمس السنوات التالية لحصولهم على الرخصة.

ي - أنظمة الاتصال بالأقمار الاصطناعية لنقل المعلومات بالانسياب الضئيل:

تعترم سلطة التنظيم خلال سنة 2003 أن تشجع توسع خدمات الاتصال بالأقمار الاصطناعية وذلك بالتوجه خاصة نحو نقل المعلومات بالانسياب الضئيل.

ك - التحكيم وتسوية النزاعات:

تألفت سلطة التنظيم، في إطار مهمة التحكيم وتسوية النزاعات المسندة إليها، شكوى قدمها يوم 13 أكتوبر 2002 الفاعل في مجال النقال "ماتال" ضد الفاعل الأصلي "موريتل ش.م.". وتتعلق هذه الشكوى بظروف توفير موريتل ش.م. لنقاط الربط البيني لفائدة ماتال ش.م.

ويدعي مقدم الشكوى أن موريتل ش.م. وضعت تحت تصرف احد فروعها نقطتين للربط البيني إحداهما على مستوى مركز الهاتف الدولي والأخرى على مستوى مركز الهاتف بنواكشوط، بينما لا تتوفر ماتال ش.م. إلا على نقطة واحدة لمجموع اتصالاتها الدولية والمحلية.

واعتمادا على الترتيبات التشريعية والتنظيمية باشرت السلطة مسطرة إجراءات فض النزاع بعرض العناصر المقدمة من قبل الطرفين (مذكرة الدفاع، الردود الخ..). على

المجلس الوطني للتنظيم الذي انتدب بالمناسبة احد أعضائه ليقوم بدور مفوض مكلف بالتحقيق في الملف.

وقبيل انعقاد الجلسة المبرمجة يوم 22 يناير 2003 عند الساعة 11 للاستماع إلى الطرفين، توصلت لجنة التنظيم بإشعار صادر عن هذين الطرفين بأنهما قررا تسوية النزاع بطريق التراضي.

وسجل مجلس التنظيم هذا القرار المثبت في اتفاق أحيل إلى السلطة (ينظر البيان الصادر يوم 22 يناير 2003).

القسم 3: أنشطة أخرى في ميدان الاتصالات

أ – مشروع عرض للمنظمة الدولية للتجارة

أعدت سلطة التنظيم مشروع عرض للمنظمة الدولية للتجارة طبقا للإطار التشريعي والتنظيمي الذي يخضع له قطاع الاتصالات في بلادنا، وأحيل المشروع إلى الحكومة.

ب – العلاقة بالمنظمات الدولية للبريد والمواصلات:

مثلت سلطة بالتشاور مع وزارة الداخلية والبريد والمواصلات بلادنا في العديد من التظاهرات الكبرى الدولية التي نظمها الاتحاد الدولي للاتصالات سنة 2002 مثل: المؤتمر الدولي لتنمية الاتصالات المنعقد في استنبول، ومؤتمر الممثلين كاملي السلطة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات المنعقد في مراكش الخ...

وسدّدت سلطة التنظيم مساهمة بلادنا في ميزانية الاتحاد لسنة 2002، كما دفعت القسط المستحق من متأخراتنا للسنوات ما قبل 1978. وبخصوص الهيئات الدولية والإقليمية الأخرى، فقد أشعرت سلطة التنظيم وزارة الداخلية والبريد والمواصلات بضرورة عقد اجتماع لتوضيح العلاقة مع هذه الهيئات يستدعي له كل من: أرابسات، وإنتلسات، وراسكوم، والاتحاد الدولي للاتصالات، وESMT، وEMSP، ولجان البريد والاتصالات ضمن اتحاد المغرب العربي والدول المنضوية في الجامعة العربية، وUPU.

الفصل الرابع: قطاعات أخرى

القسم 1: قطاع الكهرباء

إثر عدم وصول استدراج المناقصة لخصوصة فاعل الكهرباء "ش.م.ك" إلى نتيجة، وتطبيقا للترتيبات التشريعية المعمول بها، تواصل سلطة التنظيم متابعة التطور المؤسسي للقطاع بالتشاور مع الوزارات المختصة والهيئات المعنية بالملف (لجنة الخصوصية، مشروع الدعم الخ...).

وفي هذا الإطار، ستمكن الإجراءات المتبعة حاليا من انتقاء خبير استشاري يكلف بتحليل رجعي لمسار الخصوصية بغية اكتشاف الأسباب التي أدت إلى عدم إحراز نتيجة في أعقاب المناقصة الأولى وتقديم المشورة للحكومة من منظور إعادة استدراج المناقصة خلال عام 2004.

وفي انتظار ذلك، قامت السلطة، في نطاق مهامها في مجال متابعة ومراقبة التعرفه أداء الخدمات، باستعراض التعرفه المطبقة من لدن «ش.م.ك» على أساس المعلومات والمعطيات التي قدمتها هذه الشركة، وذلك بالتشاور مع المسؤولين المعنيين في وزارة المياه والطاقة المكلفة بالمصادقة على التعرفه.

وقد ابرز هذا الاستعراض للتعريفه ضرورة إجراء دراسة جديدة بهدف تحيين نظام التعرفه الذي يعود إلى سنة 1987 في عهد لم يكن للفاعل نظام محاسبي ولا فوتره مناسبان. ولهذا الغرض تم إعداد مواصفات مرجعية عرضت على مشروع دعم القطاع لاستكمالها.

وفي هذا السياق اعتمدت السلطة على النموذج المالي المتوفر لدى ش.م.ك للقيام توقعات تأخذ في الحسبان إسهام الطاقة الحاصلة من سد مانانتالي.

ويظهر هذا التصور الافتراضي انه رغم شروط التعاقد البرمجي في الميدان الجبائي، وعدم تأجير رأس المال، وعدم تسديد إتاوات التنظيم والنفاز الشامل، لن يسمح إسهام مانانتالي إلا تخفيض جد ضئيل للتعريفة.

ويعود السبب في ذلك إلى أن الأسعار التي كانت تطبقها الشركة قبل استغلال سد مانانتالي لاتصل إلى المستوى الذي يتطلبه توازنها المالي. ومن ثم فقد أحالت السلطة منذ يناير 2003 إلى وزارة المياه والطاقة – للتصديق – مقترحا للتعريفة يراعي مقتضيات التوازن المالي لشبك وإسهام سد مانانتالي.

القسم 2: قطاعا الماء والبريد

اشتركت سلطة التنظيم، في إطار مهامها الاستشارية، منذ 2001 في إعداد النصوص القطاعية المحددة لإجراءات تنظيم قطاعي الماء والبريد، وهي الإجراءات التي يتحتم أن تأخذ في الاعتبار خيارات الحكومة الرامية إلى فتح هذين القطاعين في وجه المنافسة.

وفي انتظار صدور النصوص المذكورة (قانون الماء وقانون قطاع البريد) ستشرع السلطة في القيام بدراسة للإجراءات اللازمة لمتابعة التعرف لأداء الخدمات المقدمة من قبل الفاعلين الممارسين حاليا لهذه الخدمات العمومية (ش.و.م وموريبوست).

الفصل الخامس: أنشطة الاتصال

على غرار السنوات السابقة استمرت سلطة التنظيم خلال العام 2002 في نهجها المعتمد على التغطية الإعلامية الشاملة لجميع أنشطتها للإعلان على أوسع نطاق عن مختلف قراراتها المتعلقة بالقطاعات المنظمة بما يرضي المستهلكين والفاعلين فضلا عن مختلف الشركات. وتجسد البيانات الصحفية الواردة في الملاحق هذه السياسة الإعلامية التي مكنت، في جو تطبعه الشفافية والإنصاف، من تنظيم قطاعات الاتصالات، والبريد، والماء، والصرف الصحي في موريتانيا.

وهكذا تم سنة 2002 إصدار العديدين 3 و4 من «أصداء السلطة» لسان حال سلطة التنظيم باللغتين العربية والفرنسية، إضافة إلى التحيين المنتظم لموقعنا على الانترنت، بموازاة إصدار تقرير النشاط السنوي.

وعلى صعيد آخر، نظمت سلطة التنظيم يوم 23 يوليو 2002 لقاء صحفيا مكرسا أساسا لموضوع أداء الخدمات التي يقدمها فاعلا النقال (ماتال ش.م وموريتل – موبيل) ولإصدار نشرة 2002 من الدليل الرسمي للمشاركين بالهاتف والتلكس.

وقد حضر اللقاء، إلى جانب وسائل الإعلام الوطنية العمومية (التلفزة والإذاعة والوكالة الموريتانية للأنباء) العديد من ممثلي الصحف الحرة حيث استمعوا إلى عروض قدمها أطر سلطة التنظيم.

وخلال اللقاء الصحفي أجاب مسؤولو السلطة عن الاستشكالات المطروحة والمتعلقة في معظمها بأداء خدمة فاعلي النقال لما كانت تشهد تلك الفترة من تدن في مستوى هذه الأداء نتيجة أساسا لتضخم الطلب على مقطع الهاتف النقال.

الفصل السادس: أنشطة أخرى للسلطة

النفاذ الشامل

شاركت لجنة التنظيم، بصفتها عضواً، في أول جمعية عمومية للوكالة الوطنية لترقية النفاذ الشامل إلى الخدمات المنعقدة يوم 11 ابريل 2002. وقد تم خلال الاجتماع اتخاذ ثلاثة قرارات: انتخاب رئيس الجمعية العامة، وتعيين المدير العام للوكالة، والمصادقة على الترتيبات الانتقالية المتعلقة بإقامة الوكالة.

كما تابعت السلطة عن كثب، في إطار إعداد العمل والاستراتيجية الوطنية للنفاذ الشامل، النشاطات التالية التي تقوم بها الوكالة:

- تحديد برنامج الاتصال المتعلق بترقية النفاذ الشامل؛
- تحديد الدراسات التمهيديّة: الدراسة الاقتصادية ودراسة التعرف، والدراسة المؤسسية ودراسة طاقة القطاع الخاص، ودراسة الاختيارات التكنولوجية؛
- جمع وتحليل المعطيات الفنية والاقتصادية الضرورية لتحديد المشاريع؛
- القيام بالعديد من مهام الاستطلاع؛
- إعداد المواصفات المرجعية لدراسات الجدوى؛
- إعداد مشروع خطة عمل 2003-2005 ومشروع استراتيجية ترقية النفاذ الشامل.

ومن جهة أخرى، عرض على لجنة التنظيم للملاحظة مشروع نظام داخلي ومشروع مسطرة إجراءات أعدتهما الوكالة. وفي أثناء الدورة الثانية العادية للجمعية العمومية المنعقدة يوم 15 ديسمبر 2002 قدمت سلطة التنظيم ملاحظاتها على كافة الوثائق في شكل مذكرة.

أما فيما يتعلق بصندوق النفاذ الشامل فقد دفعت سلطة التنظيم إلى الوكالة بطلب من مديرها العام مبلغ: 114.202.916 أوقية منها: 12.602.916 أوقية فوائد. ويشمل هذا المبلغ الإتاوات المحصلة سنة 2000 و2001 على فاعلي النقل برسم الإسهام في الخدمة الشاملة.

الملحق 1

جداول تلخيصية للتحقيقات حول جودة خدمات فاعلي النقل في نواكشوط :

1 - موريتل - موبيل:

	القيمة في شهر يونيو 2002	القيمة في شهر فبراير 2002	القيمة المأدون فيها
احتمال التغطية في الخارج	%100	%100	%95
احتمال التغطية داخل سيارة	%100	%100	%85
احتمال التغطية داخل مبنى	%100	%100	%75
نسبة فقدان المكالمة	%9.83	%46	%5
نسبة انقطاع المكالمة	% 1.50	%0.70	%3

يظهر من خلال الجدول الأنف أن شهر يونيو 2002 تميز بما يلي:

- تغطية ممتازة لمدينة نواكشوط كما هو الحال في شهر فبراير 2002؛
- بالرغم من التحسن الملحوظ بالقياس مع شهر فبراير 2002 تبقى نسبة فقدان المكالمة مرتفعة. إذ يصل مستواها إلى ما يقارب ضعف القيمة المأدون فيها؛
- تفاقم نسبة انقطاع المكالمة رغم أنها تظل أقل من المستوى المقبول، إذ ارتفعت من %0.7 إلى %1.50 أي بما يقارب ضعف قيمتها في شهر فبراير 2002.

2 – ماتال ش.م:

	القيمة في شهر يونيو 2002	القيمة في شهر فبراير 2002	القيمة المأنون فيها
احتمال التغطية في الخارج	%97	%100	%95
احتمال التغطية داخل سيارة	%97	%100	%85
احتمال التغطية داخل مبنى	%97	%100	%75
نسبة فقدان المكالمات	% 7.80	%74	%5
نسبة انقطاع المكالمات	% 0.38	%0.80	%3

يظهر من خلال الجدول الأنف أن شهر يونيو 2002 تميز بما يلي:

– تظل نسبة فقدان المكالمات مرتفعة على الرغم من التحسن الملحوظ بالقياس مع شهر فبراير 2002؛

– تحسنت نسبة انقطاع المكالمات مع أنها كانت ممتازة أصلاً؛

– تفهقرت نسب احتمالات التغطية بـ3% مقارنة مع مستوياتها في شهر فبراير 2002. ورغم ذلك تظل هذه النسب في الحدود المقبولة. ويعود هذا التفهقر إلي انعدام الإشارة الراديوية في منطقتي القياس خلال يوم 04/06/2002 .

وكانت هاتان المنطقتان قد تمت تغطيتهما يوم 02/06/2002 عبر التحقيق دون ملاحظة غياب الإشارة الراديوية، وقد ترجع النتيجة المسجلة إلى انقطاع (كلي أو جزئي) بمقدار BTS واحدة على الأقل لم يبلغ إلى سلطة التنظيم.

بيان صحفي بتاريخ 28 فبراير 2002

تحقيق حول جودة خدمة فاعلي النقل على مستوى مدينة نواكشوط

ترفع سلطة التنظيم إلى علم الجمهور أنها قد أنجزت للتو تحقيقا في الفترة من 17 إلى 23 فبراير 2002 حول جودة خدمة فاعلي الهاتف الخلوي النقل: ماتال ش.م وموريتل – موبيل على مستوى مدينة نواكشوط.

وإثر هذا التحقيق أصدرت السلطة تحذيرا إلى الفاعلين ماتال ش.م وموريتل – موبيل للوفاء بالتزاماتهما بشأن جودة الخدمة في أجل أقصاه ثلاثة أشهر.

بيان صحفي بتاريخ 9 ابريل 2002

المقرر رقم ر337/و.د.ب.م القاضي بمنح رخصة

إثر استدراج المناقصة المعلن يوم 3 فبراير 2002 وطبقا لمحضر فرز العروض بتاريخ 14 مارس 2002، وقع وزير الداخلية والبريد والمواصلات يومه التاسع من شهر ابريل 2002 المقرر رقم ر337/و.د.ب.م القاضي بمنح رخصة رقم 4 لإقامة واستغلال شبكة اتصالات مفتوحة للجمهور قصد توفير خدمات الاتصال بالأقمار الاصطناعية "الثريا" لفائدة شركة ماتال ش.م.

وإن سلطة التنظيم لتعرب عن ابتهاجها لمنح هذه الرخصة التي ستسهم بصورة جوهرية في تغطية التراب الوطني وخاصة الأرجاء الشاسعة، كما تعبر عن ارتياحها للنمو الحثيث الذي يشهده حقل الاتصالات في موريتانيا.

ينظر المقرر القاضي بمنح هذه الرخصة وكذلك دفتر الشروط المتعلق بها على موقع السلطة: www.are.mr.

بيان صحفي بتاريخ 25 ابريل 2002 تحقيق حول التعرفه التي يطبقها فاعلا الاتصالات

أجرت سلطة التنظيم، في نطاق مهمتها لتنظيم قطاع الاتصالات وطبقا للقانون رقم 019-99 الصادر بتاريخ 11 يوليو 1999 ومختلف النصوص المطبقة له، تحقيقا في الفترة من 11 حتى 14 ابريل 2002 لمراقبة التعرفه التي يطبقها فاعلا الاتصالات ماتال ش.م وموريتل – موبيل.

بيان صحفي بتاريخ 14 مايو 2002 اتفاق مبرم بين ماتال ش.م وموريتل – موبيل بشأن تقاسم البنى التحتية

بناء على رسالة المرافعة رقم 02/ع./086 بتاريخ 16 ابريل 2002 الصادرة عن ماتال ش.م والمتعلقة بتقاسم البنى التحتية لموريتل – موبيل الواقعة على المحور الطرقي نواكشوط – روصو وطبقا للمقرر رقم 133/و.د.ب.م المحدد لإجراءات تسوية النزاعات بين الفاعلين وخاصة المادة 9، ترأست سلطة التنظيم اجتماعا في

مقرها يومي 12 و 13 مايو 2002 للمصالحة بين الطرفين. وقد أفضى الاجتماع إلى إبرام اتفاق بينهما يقضي بالتقاسم موضوع المرافعة مرفقا بجدولة محددة للتنفيذ. وإن سلطة التنظيم لتبتهج لهذا الاتفاق وستسهر على تطبيقه وفق التنظيمات المعمول بها.

بيان صحفي بتاريخ 6 يونيو 2002

مهمة مراقبة ظروف الربط البيني وتقاسم البنى التحتية

قامت سلطة التنظيم في الفترة من 29 مايو إلى غاية 05 يونيو 2002 بمهمة تتعلق بمراقبة الربط البيني لشبكات فاعلي الاتصالات موريتل ش.م وماتال ش.م وموريتل – موبيل.

وتكرست هذه المراقبة للخدمات التي تقدمها موبيل ش.م لكلا الفاعلين في إطار الربط البيني للشبكات وتأجير القطاعات وتقاسم البنى التحتية.

وقد اقتصررت هذه المهمة الأولى على مدينة نواكشوط ومكنت من اكتشاف بعض الاختلالات على مستوى الربط البيني لشبكات الفاعلين وعلى مستوى تقاسم البنى التحتية.

وحرصا من سلطة التنظيم على احترام الإطار التشريعي والتنظيمي المسير لقطاع الاتصالات فقد دعت الفاعلين المعنيين إلى وضع حد لهذه الاختلالات في أقرب الآجال.

وستتابع السلطة عن كثب هذه المسائل مع الفاعلين للتثبت من تقيدهم بكافة الملاحظات. وستعمد عند الاقتضاء إلى القيام بمهمة جديدة.

بيان صحفي (1) بتاريخ 14 يوليو 2002 نشر الدليل الرسمي للمشاركين

يسعد سلطة التنظيم ان ترفع إلى علم الجمهور أنها قد نشرت للتو، طبقا لترتيبات المادة 54 من القانون 019-99 الصادر بتاريخ 11 يوليو 1999، طبعة 2002 من "الدليل الرسمي للمشاركين في الهاتف والتلكس".

وتتيح هذه الأداة الإطلاع على أسماء وعناوين الشركات وأرقام الهواتف والتلكس وعناوين جميع المشاركين في خدمة الهاتف الثابت والتلكس وكذلك معرفة من يرغبون في ذلك.

وسيوضع الدليل تحت تصرف موريتل ش.م ابتداء من الأسبوع القادم. وتكملة للنسخة الورقية ستنشر نسخة الكترونية على موقع سلطة التنظيم على شبكة الانترنت (www.afrikaphonebooks.com) وعلى عنوان الناشر نوافيزيون (www.are.mr).

بيان صحفي (2) بتاريخ 14 يوليو 2002

المقرر رقم ر771/و.د.ب.م القاضي بمنح رخصة

بناء على استندراج المناقصة المعلن يوم 3 فبراير 2002، وطبقا لمحضر فرز العروض بتاريخ 14 مارس 2002، وقع وزير الداخلية والبريد والمواصلات يومه الخميس 10 يوليو 2002 المقرر رقم ر771/و.د.ب.م القاضي بمنح الرخصة رقم 5 لإقامة واستغلال شبكة اتصالات مفتوحة للجمهور قصد توفير خدمات الاتصال بالأقمار الاصطناعية "إنمارسات" لفائدة شركة مورينتل ش.م.

وإن سلطة التنظيم لتعرب عن ابتهاجها لمنح هذه الرخصة الثانية للاتصال بالأقمار الاصطناعية التي ستسهم بصورة جوهرية في تغطية التراب الوطني وخاصة الأرجاء الشاسعة، كما تعبر عن ارتياحها للنمو الحثيث الذي يشهده حقل الاتصالات في موريتانيا.

ينظر المقرر القاضي بمنح الرخصة وكذلك دفتر الشروط المرفق به على موقع السلطة: www.are.mr.

بيان صحفي بتاريخ 24 يوليو 2002

لقاء صحفي: الدليل وجودة الخدمة

عقدت سلطة التنظيم يوم الأربعاء 23 يوليو 2002 بفندق حليلة لقاء صحفيا تكرر أساسا لجودة خدمة فاعلي النقال (ماتال ش.م ومورينتل – موبيل) ونشرة 2002 من الدليل الرسمي للمشاركين في الهاتف والتلكس.

وقد اشترك في هذا اللقاء، إلى جانب الصحافة الوطنية (التلفزة والإذاعة والوكالة الموريتانية للأنباء) العديد من ممثلي الصحافة الحرة حيث ناقشوا عرضاً قدمته سلطة التنظيم.

وخلال هذا النقاش أجاب مسؤولو السلطة عن الاستشكالات المطروحة والمتعلقة أساساً بجودة خدمات الفاعلين: البريد الصوتي، التغطية الترايبية، التعرف إلخ..

بيان صحفي بتاريخ 5 أغسطس 2002

اتفاقية للربط البيني أبرمتها موريتل ش.م وماتال ش.م:

إثر الاجتماعات المنعقدة يومي 21 و22 يوليو 2002 مع الفاعلين موريتل ش.م وماتال ش.م وموريتل – موبيل أشرفت سلطة التنظيم يوم 31 يوليو 2002 على توقيع اتفاقية للربط البيني أبرمتها موريتل ش.م وماتال ش.م.

وتهدف هذه الاتفاقية التي تدخل حيز التنفيذ فور توقيعها إلى؛ تحديد الحقوق والواجبات لكل من الطرفين المتعاقدين، طبقاً للتنظيمات المعمول بها، وكذلك الشروط الفنية والمالية التي يتم بها الربط البيني» (المادة 11 من الاتفاقية).

وإن سلطة التنظيم لتبتهج لتوقيع هذه الاتفاقية التي تأتي مكملة للإطار التنظيمي المسير للعلاقات بين الفاعلين، مما يفتح الباب للتقاسم الأنجع للبنى التحتية والاستغلال الامثل للاستثمارات بما يحقق مصالح المستهلكين على النحو الأفضل.

بيان صحفي بتاريخ 10 نوفمبر 2002

اجتماعات دورية مع الفاعلين

عقدت سلطة التنظيم في إطار مهمتها للسهر على أنشطة الفاعلين، اجتماعات في الفترة ما بين 22 و 24 أكتوبر مع الفاعلين موريتل ش.م وماتال ش.م. وتضمنت المداولات ما يلي:

- تقاسم البنى التحتية
- جودة الخدمة
- التعرف
- توسعة الشبكات
- الروامينغ
- تسيير طيف الترددات.

وعبر مختلف الأطراف عن رغبتهم في عقد مثل هذه الاجتماعات كل شهر.

بيان صحفي بتاريخ 12 نوفمبر 2002

اجتماع مع رابطة المزودين بخدمات الانترنت في موريتانيا

عقدت سلطة التنظيم يوم 11 نوفمبر 2002 اجتماعا مع مكتب رابطة المزودين بخدمات الانترنت في موريتانيا. وتناول الاجتماع أساسا المشاكل التي تعترض مسيري مقاهي الانترنت: جودة الخدمة، الانسياب، تعرفه الربط، الفوترة، آجال التدخل، استمرارية الخدمات ومتابعتها فنيا إلخ...

وفي ختام الاجتماع اتفق الطرفان على العمل سويا من أجل تنمية منسجمة لخدمة الانترنت خاصة عن طريق تكثيف تبادل الرأي. وتأسيسا على ذلك ستحيل الرابطة إلى السلطة – للدراسة – مجمل النقاط التي تعوق سير نشاطها.

بيان صحفي بتاريخ 27 نوفمبر 2002 تدشين مركز تسيير ومراقبة طيف الترددات:

ترفع سلطة التنظيم إلى علم الجمهور انه بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثانية والأربعين لعيد الاستقلال الوطني تم تدشين مركز تسيير ومراقبة طيف الترددات الواقع في الطرف الجنوبي من مقاطعة الرياض يوم 27 نوفمبر 2002 من طرف الوزير الأول.

وعلاوة على أهمية هذا النظام بالنسبة لقطاعات الاتصالات والنقل والأمن العمومي والبت الإذاعي والتلفزي والبحث والتنمية، فإنه سيمكن سلطة التنظيم من التسيير الامثل للموارد النادرة والتنسيق بصورة أفضل لاستخدام الترددات والاكتشاف السريع للتشويش.

وبفضل هذا النظام سيكون بمقدور بلادنا من الآن فصاعدا ان تقي بالالتزامات التي تعهدنا بها في إطار الاتفاقيات الدولية من حيث التعرف على مصادر التشويش الناجمة عن المحطات التي تبث في أي نقطة من التراب الوطني.

بيان صحفي بتاريخ 2 ديسمبر 2002

مراجعة نظام الرسوم المفروضة على البريد الصوتي

إثر مختلف الاجتماعات التي عقدت مع الفاعلين في مجال الاتصالات يسر سلطة التنظيم ان تعبر عن ارتياحها لجو التفاهم التام الذي ساد المباحثات. وبخصوص الجانب المتعلق بالبريد الصوتي وافقت ماتال ش.م وموريتل موبيل على مطالبة السلطة بمراجعة نظامهما لغرض الرسوم في اتجاه صيانة حقوق ومصالح المستهلكين.

وهكذا أصبحت المكالمة تستقبل في كل الحالات سواء كان الجهاز المستقبل مقفلا أو غير مزود إما برسالة من قبيل "لا يمكن استقبال المكالمة الخ" أو بمهلة من ثمان (8) دقائق غير معوضة. وفي حالة انشغال الجهاز أو عدم الجواب يستقبل المخاطب بنغمة تدل على الانشغال في الحالة الأولى وبالبريد الصوتي، بعد عدة رنات، في الحالة الثانية.

وهذا التعديل الهام الذي يمكن المخاطب من ترك رسالة إن شاء أو تجنب الفتورة التلقائية، يبرهن على روح التعاون لدى ماتال ش.م وموريتل – موبيل مع سلطة التنظيم التي تحرص دائما على حماية مصالح المستهلكين وتشجيع النمو المنسجم للقطاع، وكذلك على السهر على التوازن المالي للفاعلين.

محضر رقم 25/ م.و.ت 33 بتاريخ 10 مارس 2002

التأمت في العاشر من مارس عام 2002 في مباني سلطة التنظيم جلسة لفرز العروض لمنح رخص لإقامة واستغلال شبكات اتصال مفتوحة للجمهور قصد توفير

خدمات الاتصال بالأقمار الاصطناعية، وذلك تحت رئاسة السيد المصطفى بن الشيخ محمود، رئيس المجلس الوطني للتنظيم.

وقد انعقدت الجلسة طبقا لترتيبات المواد 1-11 وما يليها من مواد نظام الدعوة للمنافسة.

وحضر، إلى جانب رئيس المجلس الوطني للسلطة، عن السلطة السادة:

- إسلامو بن محمد، عضو م.و.ت
- الداه بن احمدان، عضو م.و.ت
- الشيخ بن سيدي احمد، عضو م.و.ت
- كان سليمان، عضو م.و.ت
- سيدي عبد الله بن كركوب، المدير العام لسلطة التنظيم
- عبد الرحيم بن يوره، خبير لدى سلطة التنظيم
- با عمر، مسؤول فني لدى سلطة التنظيم
- الهادي بن حامد، خبير استشاري.

في مستهل الجلسة شكر الرئيس ممثلي الشركات على حضورهم الاجتماع. وبعد ذلك جرى فتح المظروفات بحسب تسلسل ورودها إلى سلطة التنظيم على النحو التالي: ماتال ش.م، وموريتل ش.م، وموريتل - موبيل، وإيريديوم. وقد افضى التحقيق في محتوى كل عرض طبقا للمادة 13 من المقرر رقم ر/130 و.د.ب.م بتاريخ 28/02/2001، إلى النتائج التالية:

بالنسبة لماتال ش.م:

ملف كامل مع تعهد بالالتزام الإضافي المتعلق بالتغطية بهاتف عمومي في كل قرية يزيد سكانها على 1000 نسمة في ظرف خمس (5) سنوات.

بالنسبة لموريتل ش.م:

- لا يتضمن نظام الدعوة إلى المنافسة في الختام عبارة "الإطلاع عليه وإقراره"
- ليست ملحقات الدعوة إلى المنافسة مؤشرة؛
- لم توضع عبارة "تم الإطلاع عليه وإقراره" في المكان المناسب من دفتر الشروط أي في نهايته؛
- لم تقدم إفادة تخويل ممثل المتعهد عند فتح العروض كما تنص عليه المادة 1.1.6 من نظام الدعوة إلى المنافسة.

بالنسبة لموريتل – موبيل:

- لا يتضمن نظام الدعوة إلى المنافسة في آخره عبارة "تم الإطلاع عليه وإقراره"
- ليست ملحقات نظام الدعوة إلى المنافسة مؤشرة؛
- لم توضع عبارة "تم الإطلاع عليه وإقراره" في المكان المناسب من دفتر الشروط، أي في نهايته؛
- لم تقدم إفادة تخويل ممثل المتعهد عند فتح العروض، كما تنص عليه المادة 1.1.6 من نظام الدعوة إلى المنافسة؛
- لا يتضمن العرض نسخة من سند التدوين في السجل التجاري.

بالنسبة لإيريديوم:

- لا يقدم المتعهد ما يثبت تسديده لمصاريف الملف (المادة 1.4 من ملف المناقصة) وللكفالة المالية (المادة 3.6 من ملف المناقصة).

وبما أن الأمر يتعلق بنسيان لا يؤثر في تقدير المؤهلات الفنية والمالية للمتعهدين بالنظر إلى الشروط المضمونية المنصوص عليها في الفقرة ب من المادة 2.6 من

نظام الدعوة إلى المنافسة، فقد قرر رئيس المجلس الوطني لصالح التنافس أن يعطي للمتعهدين الثلاثة (موريتل ش.م وموريتل – موبيل وإيريديوم) مهلة حتى يوم الخميس 14 مارس 2002 عند الساعة الثالثة زوالا بالتوقيت العالمي كي يقدموا مكملات الملف.

وسجل المجلس الوطني للتنظيم من جهة أخرى أن تساوي أعباء المتعهدين من حيث النفاذ الشامل إلى الخدمة، من ناحية وبالرجوع إلى نتائج المنافسة من ناحية أخرى، يقتضي أن يطلب من المتعهدين (موريتل ش.م، وموريتل – موبيل، وإيريديوم) ان يلتزموا بالتغطية الترابية (هاتف عمومي في كل قرية يزيد سكانها على 1000 نسمة) على مدى خمس (5) سنوات، حيث أن المنافس (ماتال ش.م) قد تعهد بذلك بشكل إضافي.

ولهذا الغرض ستتصل السلطة بالمتعهدين لإبلاغهم هذا المطلب والتعرف على موقفهم قبل يوم الخميس 14 مارس 2002 عند الساعة الثالثة زوالا بالتوقيت العالمي لاستخلاص ما يلزم من نتائج قبل منح الرخص.

وحتى ذلك الحين يرجى المجلس الوطني للتنظيم فرز العروض الفنية.

محضر رقم 26/م.و.ت.34 بتاريخ 14 مارس 2002

فرز العروض وتقييمها لمنح رخص لإقامة واستغلال شبكات اتصال مفتوحة للجمهور قصد توفير خدمات الاتصال بالأقمار الاصطناعية

في يوم الخميس 14 مارس 2002 عند الساعة الثالثة والنصف زوالا انعقدت في مباني سلطة التنظيم جلسة تقييم العروض لمنح رخص لإقامة واستغلال شبكات اتصال مفتوحة للجمهور قصد توفير خدمات الاتصال بالأقمار الاصطناعية، وذلك

تحت رئاسة السيد مصطفى بن الشيخ محمود، رئيس المجلس الوطني للتنظيم، وبحضور السادة:

- إسلامو بن محمد، عضو م.و.ت
- الداه بن احمدان، عضو م.و.ت
- الشيخ بن سيدي احمد، عضو م.و.ت
- كان سليمان، عضو م.و.ت
- سيدي عبد الله بن كركوب، المدير العام لسلطة التنظيم
- عبد الرحيم بن يوره، خبير لدى سلطة التنظيم
- با عمر، مسؤول فني لدى سلطة التنظيم
- الهادي بن حامد، خبير استشاري.

تم إطلاع المجلس على أن المتعهدين (موريتل ش.م وموريتل – موبيل وإيريديوم) قد أبلغوا بضرورة تقديم مكملات الملف والالتزام بالتغطية الترايبية طبقا للمحضر رقم 25/م.و.ت/ بتاريخ 10 مارس 2002، وسجل المجلس انه بعد انقضاء الأجل المضروب للمتعهدين المذكورين (الخميس 14 مارس عند الساعة 3 زوالا بالتوقيت العالمي) لم يقدم التكملة المطلوبة والالتزام بالتغطية الترايبية سوى موريتل ش.م. وعندئذ شرع المجلس في تقييم العروض.

ونورد فيما يلي نتائج هذا التقييم:

1- يقصى المتعهدان موريتل – موبيل وإيريديوم للسبب التالي: انعدام الاهتمام بالملف المتجلي عبر عدم الاستجابة لطلب سلطة التنظيم، وهو الموقف الذي يستنتج منه المجلس أن هذين المتعهدين لا يلتزمان بالتغطية التي هي المقابل الوحيد للرخص.

2— لاحظ المجلس أن المتعهدين ماتال ش.م وموريتل ش.م قد قدما الوثائق المثبتة فعلا لتوفرهما على الشروط المضمونية الدنيا المطلوبة في المادتين 2.6 و2.21.ب من نظام الدعوة إلى المنافسة، ألا وهي: أن يكون المتعهد شركة خاضعة للقانون الموريتاني وحائزة على رخصة استغلال في موريتانيا وعلى شبكة اتصالات مفتوحة للجمهور وملتزمة بإبرام اتفاق لتوفير الخدمة مع فاعل أو أكثر في مجال الاتصال بالأقمار الاصطناعية، وتسديد الكفالة المالية، والالتزام بالتغطية الترابية.

وبناء على ذلك يقرر المجلس ان المتعهدين قد حصلوا — طبقا للفقرة ج من المادة 12 من نظام الدعوة إلى المنافسة — على درجة التأهيل المنصوص عليها في المادة 14 من المقرر رقم ر130/و.د.ب.م بتاريخ 28/02/2001 .

وهذه الدرجة وصلت في الحالة الراهنة إلى 90 نقطة على 90 لشركة ماتال ش.م التي كان ملفها كاملا، وإلى 80 نقطة على 90 لشركة موريتل ش.م.

3 — بالرجوع إلى الفقرة ج من المادة 12 من نظام الدعوة إلى المنافسة فإن شركة ماتال ش.م التي تحظى بالزيادة المقررة في المادة 3.2 من هذا النظام يكون لها عشر نقاط لتصل بذلك درجتها إلى 100 نقطة.

مما يعطي النتيجة النهائية التالية: ماتال ش.م، 100 نقطة؛ موريتل ش.م، 80 نقطة.

واعتبارا لضرورة إرساء تنافس فعلي في هذا المقطع من السوق وتشجيع ممارسة هذه الأنشطة في إطار مرخص فيه ومنظم وغير خاضع للتمييز، فقد قرر المجلس الوطني للتنظيم أن يمنح بصورة مؤقتة رخصتين للاتصال بالأقمار الاصطناعية للفاعلين التاليين:

- ماتال ش.م لتوفير خدمات "الثريا"،

• موريتل ش.م لتوفير خدمات "إنمارسات"، شريطة توقيع اتفاق تجاري مع الفاعل في مجال الاتصال بالأقمار الاصطناعية، على ان تسلم نسخة من هذا الاتفاق لسلطة التنظيم قبل إصدار الترخيص.

وسيدعى الحائزان على الرخصة لاحقا إلى استكمال دفتر الشروط الخاص بالرخصتين اللتين ستمنحان لهما بموجب مقررين صادرين عن وزير الداخلية والبريد والمواصلات طبقا للجدولة التالية:

- استكمال دفتر الشروط: في الفترة من 18 إلى 24 مارس 2002؛
- توقيع المقررين واصدارهما ابتداء من 25 مارس 2002.

وسيرفع هذا المحضر إضافة إلى مشروع المقررين القاضيين بمنح الرخصتين وكذلك دفتر الشروط المتعلقان بهما إلى وزير الداخلية والبريد والمواصلات.

دعوة إلى إظهار الاهتمام عقد لصيانة الأجهزة المعلوماتية المتوفرة لدى سلطة التنظيم

تعترم سلطة التنظيم استدراج مناقصة لإبرام عقد لصيانة أجهزتها المعلوماتية ومعداتنا الخاصة (أجهزة التصوير، الفاكس، مبدلة الهاتف).

وعلى المترشحين المهتمين بالمناقصة ان يقدموا، مرفقة بإظهار الاهتمام، مؤهلاتهم في مجال الصيانة، والسير الذاتية لفنييهم، وإفادات بحسن خدمتهم لزبائنهم. ويتعين ان

يصل إظهار الاهتمام، موقعا ومختوما في اجل أقصاه الأحد 14 ابريل 2002 عند الساعة الرابعة زوالا بالتوقيت العالمي، إلى سكرتارية رئيس المجلس الوطني للتنظيم، الحي ز، المنزل رقم 14، ص.ب: 4908، نواكشوط، او يرسل بالفاكس (222/5291279) أو بالبريد الإلكتروني على العنوان التالي: cbb@are.mr في نفس الأجل.

وللمزيد من المعلومات يمكن الاتصال بسلطة التنظيم عن طريق الفاكس أو البريد الإلكتروني.

إعلان عن انتقاء خبير استشاري قياس مستوى جودة خدمة موريتل ش.م

لقد حصلت الجمهورية الإسلامية الموريتانية على قرض من الوكالة الدولية للتنمية وتعترم استخدام جزء من هذا القرض للتسديد المأذون فيه لنفقات خدمة المراقبة الفنية وقياس جودة خدمات موريتل ش.م.

وتتضمن الخدمة المذكورة:

- قياس جودة خدمات موريتل ش.م؛
- تحليل مستوى أداء موريتل ش.م بالمقارنة مع المعايير الدولية في هذا المجال؛
- نقل الكفاءة لصالح فنيي سلطة التنظيم.

وعلى المترشحين المهتمين ان يقدموا قائمة بالمهام المشابهة التي قاموا بها خلال السنوات العشر الأخيرة مع توضيح اسم المستفيد من كل مهمة والفترة التي استغرقتها إنجازها.

ولن تؤخذ في الاعتبار سوى المهام التي كانت مكلفة بالنجاح.

ويمكن أن يسلم إظهار الاهتمام إلى العنوان الوارد اسفل، كما يمكن ان يرسل بالفاكس أو البريد الالكتروني: (kerkoub@are.mr) في أجل أقصاه 10 مارس 2002 عند الساعة 12 بالتوقيت الدولي.

السيد رئيس اللجنة الخاصة بصفقات إصلاح قطاعي البريد والاتصالات – 41 الحي و – نواكشوط موريتانيا. هاتف: +222 5253486 +5291270 الفاكس: +222 5291279

ملحوظة: في حالة تضمن إظهار الاهتمام المرسل بالبريد الالكتروني لإفادات حسن الخدمة فينبغي أن تصور بالسكانير وترسل بالبريد الالكتروني على أن ترسل أصولها في وقت لاحق.

إعلان عن انتقاء خبير استشاري بشكل فردي

المراقبة الفنية للالتزامات المتعهدين موريتل – موبيل وماتال ش.م

وفق دفتر الشروط الخاص بكل منهما

لقد حصلت الجمهورية الإسلامية الموريتانية على قرض من الوكالة الدولية للتنمية وتعتزم استخدام جزء من هذا المبلغ للتسديد المأذون فيه لتغطية خدمة المراقبة الفنية للالتزامات متعهدي الهاتف النقال ماتال وموريتل – موبيل في إطار دفتر الشروط الخاص بكل منهما.

وتتضمن الخدمة المطلوبة:

– التأكد من تطابق شبكات الفاعلين في مجال الهاتف الخليوي مع معايير التغطية المحددة في دفتر الشروط الخاص بكل منهما: معايير ومميزات التجهيزات والمنشآت الرادوية والالكترونية، ظروف استخدام الترددات وكتل الأرقام، النفاذ إلى النقاط العليا، ديمومة وتواصل الخدمة، نسبة توفر الخدمة، نسبة الخطأ، نسبة الانقطاع إلخ..

– نقل الخبرة إلى عمال سلطة التنظيم

ويدعى المترشحون المهتمون إلى تقديم قائمة بمهام مشابهة أنجزوها خلال السنوات العشر الأخيرة مع توضيح اسم المستفيد من كل مهمة والفترة التي أنجزت فيها ونوعية الخدمات المقدمة.

ولن يؤخذ في الاعتبار سوى المهام التي كانت مكلفة بالنجاح.

ويمكن أن يسلم إظهار الاهتمام الى العنوان الوارد أسفل، كما يمكن أن يرسل بالفاكس أو البريد الالكتروني: (kerkoub@are.mr) في أجل أقصاه 10 مارس 2002 عند الساعة 12 بالتوقيت العالمي.

السيد رئيس اللجنة الخاصة بصفقات إصلاح قطاعي البريد والاتصالات – 14 الحي و – نواكشوط 0 موريتانيا. هاتف: +222 5253486 +5291270 الفاكس: +222 5291279

ملحوظة: في حالة تضمن إظهار الاهتمام المرسل بالبريد الالكتروني لإفادات حسن الخدمة فينبغي أن تصور بالسكانير وترسل بالبريد الالكتروني على أن ترسل أصولها في وقت لاحق.

القرار رقم 004/م.و.ت/ بتاريخ 17 نوفمبر 2002

القاضي بتأطير تعرفه الاتصالات المحلية المقدمة من طرف موريتل ش.م:

المجلس الوطني للتنظيم

- اعتمادا على القانون رقم 2001-18 الصادر بتاريخ 25 يناير 2001 والقاضي بسلطة تنظيم متعددة القطاعات؛
- واعتمادا على القانون رقم 99-019 الصادر بتاريخ 11 يوليو 1999 والمتعلق بالاتصالات؛
- واعتمادا على المرسوم رقم 128/2000 الصادر بتاريخ 4 نوفمبر 2000 والمتعلق بنطاق ومدة الامتياز المؤقت الممنوح لموريتل ش.م؛
- اعتمادا على القرارين رقم 99/636 بتاريخ 5 سبتمبر 1999 ورقم 678/01 بتاريخ 5 سبتمبر 2001 والصادرين من السيد رئيس الجمهورية والقاضيين بتعيين رئيس المجلس الوطني للتنظيم واحد أعضائه؛
- واعتمادا على القرار الصادر بتاريخ 5 مايو 2002 عن السيد رئيس الجمهورية والقاضي بتعيين احد أعضاء المجلس الوطني للتنظيم؛
- واعتمادا على القرار رقم 008/ب.و الصادر بتاريخ 5 سبتمبر 1999 عن السيد رئيس الجمعية الوطنية والقاضي بتعيين احد أعضاء المجلس الوطني للتنظيم؛
- واعتمادا على القرار رقم 001/2001 الصادر بتاريخ 4 سبتمبر 2001 عن السيد رئيس مجلس الشيوخ والقاضي بتعيين احد أعضاء المجلس الوطني للتنظيم؛
- واعتمادا على المقرر رقم 0487/و.د.ب.م الصادر بتاريخ 11 سبتمبر 1999 والقاضي بتعيين المدير العام لسلطة التنظيم؛
- واعتمادا على المقرر رقم 408 بتاريخ 4 يونيو 2000 القاضي بمنح رخصة للهاتف الخليوي لفائدة الشركة الموريتانية – التونسية للاتصالات "ماتال"؛

- واعتمادا على المقرر رقم 528 بتاريخ 18 يوليو 2000 القاضي بمنح رخصة للهاتف الخليوي لفائدة موريتل – موبيل؛
- واعتمادا على المقرر رقم 229 بتاريخ 12 ابريل 2001 القاضي بمنح رخصة لإقامة واستغلال شبكة لخدمات الاتصال المفتوحة للجمهور لفائدة موريتل ش.م؛
- واعتمادا على القرار رقم 003 بتاريخ 4/11/2001 القاضي بتأطير تعرفه الاتصالات المحلية المقدمة من طرف موريتل ش.م؛
- واعتبارا لأن شركة موريتل ش.م تظل المستغل الوحيد لشبكة الهاتف الثابت المفتوح للجمهور، وهي بذلك الفاعل الوحيد المأذون له، حسب الشروط المتضمنة في المرسوم 128-2000 أعلاه بتاريخ 4 نوفمبر 2000، بالامتياز في تقديم خدمات الاتصال المحلي عن طريق الهاتف الثابت؛
- واعتبارا لذلك يلزم أن تخضع تعرفه موريتل ش.م للتأطير فيما يتعلق بالاتصالات المحلية؛
- وأخذا في الحسبان للملاحظات الواردة في المادة 3 من القرار رقم 300 بتاريخ 4/11/2001 القاضي بتأطير تعرفه الخدمة المتعلقة بالاتصالات المحلية التي توفرها موريتل ش.م، وهي الملاحظات التي أحالتها موريتل ش.م إلى سلطة التنظيم للفترة من فاتح نوفمبر 2001 حتى 30 سبتمبر 2002، من جهة، والتحاليل التي أجرتها مصالح سلطة التنظيم، من جهة أخرى؛
- واعتبارا لأن فوترة الاتصالات المحلية المطبقة من طرف موريتل ش.م خلال الفترة من 10 ديسمبر 2001 إلى 4 نوفمبر 2002 كانت على أساس الدقيقة غير القابلة للتجزئة؛
- وبملاحظة ان فوترة الاتصالات المحلية على أساس عدم تجزئة الدقيقة يجعل الكثير من المستهلكين يعوضون مدة لم يستهلكوها؛

- واعتبارا لضرورة احترام العدالة بين المستخدمين؛
- وبعد المداولات في دورته المنعقدة يوم 17 نوفمبر 2002؛

يقرر:

المادة الأولى: يؤذن لشركة موريتل ش.م بأن تحدد تعرفه خدماتها للهاتف الدولي وفيما بين المدن في ظل احترام الترتيبات التشريعية والتنظيمية المعمول بها؛ وتحفظ سلطة التنظيم بالحق في تطبيق التأطير مجددا جزئيا أو كليا على تعرفه هذه الخدمات إذا تبين ان موريتل ش.م تحظى بوضعية مهيمنة وتسيئ استغلالها.

المادة الثانية: يجب أن يظل متوسط السعر المتوازن للاتصالات المحلية عبر شبكة موريتل ش.م فيما بين المشتركين بها اقل من 15 أوقية للدقيقة لمدة اثني عشر (12) شهرا بعد صدور هذا القرار.

المادة الثالثة: تجرى فوترة الاتصالات المحلية على أساس وحدة رسوم لا تزيد مدتها على ثلاثين (30) ثانية.

ويؤذن في رصيد زمني (المدة المقابلة للمبلغ الأدنى المفروض على الاتصال المحلي) لا يتجاوز دقيقة واحدة. وتبقى موريتل ش.م حرة في إجراء ما تراه من تعديلات في تعرفتها للاتصالات المحلية حسب أوقات الليل والنهار.

المادة الرابعة: تستمر موريتل ش.م طيلة الاثني عشر شهرا المقبلة في ملاحظة سلوك زبائها لمعرفة تأثير تعديلات التعرفه على المستهلكين لخدمات الهاتف. وستركز هذه الملاحظات خاصة على أن تقيس شهريا:

- عدد الاتصالات المحلية والدولية وفيما بين المدن ومدتها التراكمية وناتجها الإجمالي بالنسبة لكل مركز توصيل للمشاركين بالشبكة؛

- عدد الاتصالات المحلية ومدتها التراكمية وناتجها الإجمالي بحسب الأوقات التي تحدد لها تعريفات مختلفة، وبحسب كل مركز توصيل للمشاركين بالشبكة؛
 - المدة المتوسطة والسعر المتوسط للاتصالات المحلية والدولية وفيما بين المدن؛
 - تحليل حركة الاتصال حسب الأوقات بالنسبة للمحلي والدولي وفيما بين المدن.
- وستحال إلى سلطة التنظيم نهاية كل شهر نتائج الملاحظات والتحليل المنجزة والطرق المستخدمة.

المادة الخامسة: يدخل هذا القرار حيز التنفيذ ابتداء من 30 نوفمبر 2002 وسيبلغه لموريتل ش.م المدير العام لسلطة التنظيم كما سينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

حرر في نواكشوط بتاريخ 17 نوفمبر 2002

الملحق 4
الحصيلة حتى 31 ديسمبر 2002

الأصول

البند	الدرجات	الخام	استهلاك احتياطي	الصافي من ميزانية 2002	الصافي من ميزانية 2001
مجندات عينية	1	15000000	9504168	5495832	7041655
مصاريق انشاء		15000000	9504168	5495832	7041655
مجندات عينية		56309762	16657981	39651781	37014681
قطع ارضية		14299650	904193	13395457	255829
اقامة وكالة تهيئة		42010112	15753788	26256324	36758852
معدات نقل					
اثاث سكن					
مجندات جارية					
مجندات مالية					
دفع كفالة مالية					
قيم استغلال					
مخزون مواد أولية					
مخزون أغلفة					
مخزون مواد مصنعة					
مخزون مستهلكات					
قيم قابلة للإنجاز	2	211319787		211319787	219653666
مزودون مدينون		2400000		2400000	
زبناء وحسابات ملحق		84343922		84343922	59461722
أشخاص وخدمات ملحق		327184		327184	52344
الدولة والمجموعات الأخرى		181283		181283	160139600
مدينون آخرون		124067398		124067398	
قيم متوفرة	3	345078805		345078805	244436120
الصندوق		345069888		345069888	138249033
المستودعات		8917		8917	11077
حساب الانتظار والتسوية	4	148471		148471	106176010
أعباء قارة سلفا		148471		148471	7103246
مواد للاستلام					3110650
					65538
					3927058
المجموع		627856825	26162149	601694676	515249378

الحصيلة حتى 31 ديسمبر 2002

الخصوم

البند	الدرجات	الصافي من ميزانية 2002	الصافي من ميزانية 2001
رؤوس أموال ثابتة			
رأس مال الموسية			
نتائج تنتظر التحويل	5	438207632	261022589
المرحل من جديد		261022589	10221535
نتيجة الميزانية		177185043	271244124.00
مجموع النتيجة الصافية		438207632	261022589
مساعدة التجهيز		88300000	88300000
ديون على المدينين البعيد والمتوسط			
سلفة	6		18000000
سلفة جزء منها اقل من سنة			18000000
ديون على المدى القصير	7	69159554	37796231
مزودون		755790	405180.00
زبناء دائنون			
أشخاص وحسابات ملحقه			
الدولة والمجموعات الأخرى		2412626	
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي		43561706	5783079.00
دائنون متفرقون		1592261	
مساعدات مصرفية جارية		20837171	31607972.00
حسابات الانتظار والتسوية	8	27490	110130558
حسابات الانتظار والتسوية		27490	
حسابات الانتظار			110130558
المجموع		601694676	515249378

الحصيلة حتى 31 ديسمبر 2002

خصوم

البند	الاستغلال	خارج الاستغلال	مجموع 02	مجموع 01
تحديد نتائج الاستغلال				
الماء والكهرباء				
وقود ومزينات			5.116.228	4.344.600
شراء تموينات غير مخزنة			56.100	12.900
أعباء خارجية مرتبطة بالاستثمار	5.116.228		2.198.958	130.314
أعباء خارجية مرتبطة بالنشاط	56.700		15.893.910	35.032.117
أعباء خارجية مرتبطة بالنشاط	2.198.958			
أعباء خارجية مرتبطة بالنشاط	15.893.910			
استهلاك وسطي				
أعباء وخسارة مختلفة	23.265.796		23.265.796	39.519.931
مصاريف العمال				
ضرائب ورسوم ودفعات مشابهة				
فارض الصرف	80.538381			
مخصصات الاستهلاك والاحتياط	80.000			
مخصصات الاستهلاك والاحتياط	1.736.230			
مخصصات الاستهلاك والاحتياط	14.943.733			
الرصيد الدائن			80.538.381	51.985.699
الرصيد الدائن			80.000	88.400
الرصيد الدائن			1.736.230	940.132
الرصيد الدائن			14.943.733	8.510.081
الرصيد الدائن	188.837.284		188.837.284	271.244.124
المجموع	309.401.424		309.401.424	372.288.367
تحديد نتيجة التنازل				
قيم العناصر المتنازل عنها: الرصيد الدائن القيمة المضافة للتنازل				
المجموع				
تحديد النتيجة الصافية قبل الضرائب				
نتيجة الاستغلال				
النتيجة خارج الاستغلال				
نتيجة التنازل				
الرصيد الدائن				
المجموع				
			177.185.043	271.244.124
			177.185.043	271.244.124

تحديد النتيجة الصافية	النتيجة الصافية قبل الضرائب		
	الضرائب على الأرباح	11.652.241	
	الرصيد الدائن: الربح الصافي	177.185.043	271.244.124
المجموع		188.837.284	271.244.124

الحصيلة حتى 31 ديسمبر 2002

أصول

مجموع 01	مجموع 02	خارج الاستغلال	الاستغلال	البنود
----------	----------	----------------	-----------	--------

تحديد نتائج الاستغلال وخارج الاستغلال				
إتاوات الراديوية	96.231640	77.897.448	174.129088	113501536
إتاوات الهاتف			7.156.500	
إتاوات التنظيم	7.156.500		128.115.836	27.100.000
مساعدة الاستغلال	128.115.836			231.660.000
مجموع جزئي للإنتاج				
مواد ومكاسب مختلفة	231.503.976		309.401.424	372.261.536
مواد مالية				
الرصيد الدائن				26.831
المجموع	231.503.976	77.897.448	309.401.424	372.288.367
تحديد نتيجة التنازل				
استهلاك العناصر المتنازل عليها				
سعر التنازل				
الرصيد المدين: القيمة الناقصة				
المجموع				
تحديد النتيجة الصافية قبل الضرائب				
نتيجة الاستغلال			188837284	249.559.127
النتيجة خارج الاستغلال				21.684.997
نتيجة التنازل				
الرصيد المدين: الربح الصافي				
المجموع			188837284	271.244.124
تحديد النتيجة الصافية				
النتيجة الصافية قبل الضرائب			188837284	271.244.124
الرصيد المدين				
المجموع			188837284	271.244.124

